

صفقة بيع لمطلع وقت الحظر... إذا كان هناك استثناء لماذا لا يتم ذكره في الإفصاح؟

صفقة بيع أسهم لعضو
مجلس إدارة تمت في 4 يناير
حسب الإفصاح!

حظر المطلعين يبدأ قبل
نهاية الفترة المالية بعشرة أيام
عمل ويستمر حتى إعلان النتائج

في صفقة اندماج أو استحواذ أو المزايدات العلنية. وفقاً للإفصاح عن الصفقة فإنها عبارة عن بيع، وملكية الأسهم تعود لعضو مجلس الإدارة، ما فتح باب التساؤلات، خصوصاً في ظل سريان فترة الحظر، فهل هناك استثناء بشأن هذه الصفقة؟ مصادر استثمارية تطالب باستنباط المزيد من التنظيمات والضوابط من واقع الممارسات، وصولاً إلى بحث الحالات التي يكون فيها استثناء، فيجب أن يذكر ذلك في الإفصاح للتوضيح والشفافية. أيضاً اقترحت المصادر إمكانية وضع "بلوك" على أسهم المطلعين خلال فترات الحظر بشكل آلي، خصوصاً وأن التطور التقني والتكنولوجي يمكن الجهات المعنية من تلك الخطوة.

إفصاح الشخص المطلع لدى الشركة المدرجة بعد التعامل في الأوراق المالية للشركة المدرجة أو الشركة الأم	
اسم الشخص	المجلس التنفيذي
اسم الشركة التي يعمل لديها	مجلس إدارة
المكتب / الوظيفة	
رقم الهوية / السجل التجاري	
رقم الهاتف	
نوع التعامل	بيع
تاريخ الصفقة	4-1-2026
رقم الحفظة الاستثنائية	540
اسم الشركة القائمة لديها الحفظة الاستثنائية	
الاسم	
رقم الحفظة الاستثنائية	
اسم الشركة القائمة لديها الحفظة الاستثنائية	

تتسائل الأوساط الاستثمارية عن صفقة بيع تمت في 4 يناير، وفقاً لإفصاح رسمي معلن عبر بورصة الكويت، لعضو مجلس إدارة في شركة مدرجة. الثابت قانونياً في كتاب الإفصاح والشفافية مادة -4-3 أن فترات الحظر على الشخص المطلع لدى الشركة المدرجة تبدأ من 10 أيام ما قبل نهاية الفترة المرحلية للبيانات المالية وحتى الإعلان عن النتائج، و10 أيام عمل قبل نهاية السنة المالية وحتى الإعلان عن النتائج. علماً أن هناك استثناءات تُمكن المطلع من التعامل على الورقة المالية خلال فترات الحظر، من هذه الحالات: نقل ملكية، أو الاكتتاب في حقوق الأولوية، شراء أو نقل ملكية العدد اللازم من الأسهم لضمان عضوية مجلس الإدارة، نقل ملكية لسداد مديونية رهن الأوراق المالية، أو الدخول

انطلاق تقديرات الاحتياج من السيولة لتحديد توصيات زيادات رأس المال بنوك بدأت التقييم لأهمية القرار في تحديد نسبة التوزيعات النقدية

الزيادة يعني أن التوصية النقدية ستكون أقل، والمنحة أفضل من العام الماضي، مع الرهان على توصية زيادة رأسمال بسعر مناسب يضمن هامش ربح جيد ومشجع للمساهمين والمستثمرين الاستراتيجيين. قرار زيادة رأس المال يأتي في مرحلة تحول اقتصادي مهم، وبعض البنوك تعزز قواعدها المالية بقوة لتأمين النسب الرقابية المطلوبة، وللدخل بقوة في المنافسة المرتقبة، كما أن البنوك حالياً تحافظ بقوة على حصتها السوقية، وتأمين مصادر السيولة بما يضمن لأي بنك تأمين أي طلبات من العملاء. زيادات رأس المال ستكون فرص بالنسبة للمستثمرين، حيث ستكون هناك شركات ناجحة، والدخول فيها استثمار نامي وآمن، وأي شركة تشغيلية أوبنك سيكون لديها القدرة على خدمة الأسهم الجديدة التي سيتم تصديرها، حيث أن العملية ليست تمويل فقط على حساب المساهم، ولكن تمثل تحدي لخدمة الأسهم الجديدة. في السياق ذاته هناك كيانات لديها تضخم في الأسهم، ولن يكون مقبول منها منحة أو زيادة رأسمال، خصوصاً مع تراجع وتدني مستويات النمو.

كشفت مصادر مالية رفيعة المستوى أن بعض البنوك والشركات التشغيلية أطلقت الدراسات التقييمية والتقديرية مبكراً لتحديد القرار النهائي فيما يخص طلب زيادة رأس المال، خصوصاً وأن المرحلة المقبلة ستكون مرحلة مشاريع وإطلاق فرص حكومية ضخمة ستستلزم تمويلات كبيرة وسيولة هائلة توجه لهذه الفرص. القطاع المصرفي يعتبر الوجهة الرئيسية والمحرك الأبرز للسيولة المنظمة والمتوسطة وطويلة الأجل، وبالتالي في ظل «قانون الرهن العقاري - الدين العام - بعض الطروحات المتوقعة للمشاريع الكبرى - المناقصات الكبرى المستمرة في الطرح - متطلبات القطاعات الأخرى النفطية والعقارية والتجارية» كلها مؤشرات تؤكد أن الطلب سيكون مرتفع جداً على السيولة. في هذا السياق تستعد بنوك لجولة حاسمة لتقدير احتياجاتها من زيادة رأس المال. الملف وضع على طاولة النقاش، خصوصاً وأن قرار زيادة رأس المال المتوقعة لأحد البنوك سيكون لها علاقة وثيقة بقرار التوزيعات النقدية، إذ أن قرار

الصفقات والنتائج والتوزيعات تقود 2026

من المرتقب أن تبدأ بعض الشركات في الإعلان عن صفقات جيدة خلال الأيام المقبلة. حيث تتحدث مصادر عن وصول صفقة مهمة إلى مرحلة الإنجاز، قيمتها بسقف 40 مليون دينار تقريباً، وهي تعتبر أبرز فرصة تشغيلية في قطاع نامي ويتسم بطلب عالي. الملاك الجدد لديهم قدرة على تطوير الاستثمار وتشغيله بفلسفة وفكر جديد. سيكون ملف الصفقات الجيدة والأرباح السنوية وتوصيات التوزيعات النقدية خصوصاً، هو المتحكم في "بوصلية السوق" خلال المرحلة المقبلة، حيث أن ذلك المثلث يعتبر الأكثر تأثيراً على الأسهم التشغيلية الموثوقة عالية الجودة.

سؤال الأسبوع

هل يجوز أن يتم الإعلان عن الحكم وعن نتائجه واسم العميل إذا كان لصالح الشركة، أما إذا كان لغير صالح الشركة ولمصلحة الخصم، الذي هو عبارة عن كيان اعتباري، فلا يتم الإعلان عنه؟

بشائر زخم السيولة يخيم على البورصة

مؤشرات الثقة تتحسن
بقوة ارتفاع القيمة 90.7%
والأسهم المتداولة
80.9% والصفقات 55.6%

58.78 مليون
دينار مناقصات
وعقود تدخل
بيانات 2026

80.308 مليون
دينار كويتي
تنذر بتحويلات
إيجابية

كتب محمود محمد:

بالرغم من استمرار السوق في تحقيق خسارة للجلسة الثانية على التوالي منذ بداية الأسبوع، وخسارته أمس 104.6 مليون دينار، إلا أن مؤشرات الثقة عادت بوضوح لتخيم على السوق، حيث ارتفعت مستويات القيمة المتداولة أمس إلى 80.308 مليون دينار كويتي بنسبة 90.7%، فيما قفزت الصفقات بنسبة 55.6%، وقفزت كمية الأسهم المشمولة بالتداول 80.9%.

مصادر استثمارية أكدت أن السوق ما زال في بداية العام ولا يمكن قياسه على أساس صعود أو تراجع جلسة أو جلستين، حيث أن العام الحالي سيكون مليئاً بالتحديات والعديد من المتغيرات على مستويات عديدة، مشيرة إلى أن هناك عناوين رئيسية كبيرة وكثيرة جميعها تلتقي في ملف الاقتصاد.

هناك جهود كبيرة من الشركات نحو تعزيز أوضاعها التشغيلية واستكمال توسعاتها ومواصلة الجهود نحو المحافظة على المسار الإيجابي، في المقابل الرغبة الرسمية متجددة ومؤكدة ومتأهبة للإنجاز والنهوض، وتلاقي الرغبات سينتج عنه أداء تشغيلي، وسيولد فرص بعضها أثره سيمتد إلى نحو ثلاث سنوات، وفقاً للتقديرات.

واعتبرت المصادر الاستثمارية أن عودة السيولة بقوة للدولارات تعتبر أهم من مؤشر الصعود، خصوصاً وأن الارتفاعات يمكن أن يشهدها السوق بأقل قيمة، حتى أن هناك شركات خاسرة وأخرى شبه مفلسة وثالثة ليس لديها أي نشاط أو حتى أرباح، تنافس أرباحها «البقالات» لا أكثر، وبالرغم من ذلك تفقر وتحقق أداء قياسي سوقياً، ما يؤثر إلى أن قوة السيولة هي المعيار الأهم.

السوق يشهد تحولات تدريجية هادئة في ظل القراءات لمجريات الأحداث العالمية، حيث يتم مراقبة المسارات على أكثر من صعيد في اتجاهات متباينة جميعها مرتبط في الأثر، لكن هناك مؤشرات عن تحرر سيولة كبيرة من الضغوط النفسية وقد ظهرت بقوة في تعاملات أمس.

مصادر تتحدث عن أن السوق مؤهل بقوة النتائج والسيولة والثقة المستقبلية وينتظر المبادرة الجريئة، لكن في ذات الوقت وفقاً لمصادر تقوم محافظ بعض الشركات المالية بعمليات تجميع وفقاً لدراسات تقييمية فنية وأساسية غير متأثرة بما يدور من أحداث، حيث يقول أحد قيادي الشركة أن مصير التوترات السياسية إلى الخمود الهدوء.

وعلى صعيد الأداء فقد انخفض مؤشر السوق الأول والعام بـ 0.04% و 0.20% على التوالي، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي 0.96%، ونزل «الرئيسي 50» بـ 1% عن مستوى الأحد الماضي.

وسجلت البورصة تداولات بقيمة 80.31 مليون دينار، وزعت على 272.65 مليون سهم، بتنفيذ 18.61 ألف صفقة.



صدارتها «مخازن» بواقع 3.52%، واستقر سعر 16 سهماً. وتقدم سهم «التجارية» المرتفع 1.92% نشاط الكميات بحجم بلغ 43.66 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 11.19 مليون دينار.

وأثر على الجلسة تراجع 11 قطاعاً على رأسها الطاقة بواقع 2.14%، بينما ارتفع قطاع السلع الاستهلاكية بـ 0.35%، واستقر قطاع الرعاية الصحية. شهدت التعاملات تراجع سعر 83 سهماً في مقدمتها «أولى تكافل» بـ 10.23%، وارتفع سعر 31 سهماً في

إفصاحات البورصة

«كابلات» التزام راسخ
بشفافية العوائد للمناقصاتتسلمت طلب توريد بقيمة 1.58
مليون دينار بعائد بين 4% إلى 6%

أعلنت شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية تسلم طلب شراء من أحد العملاء لتوريد كابلات ضغط متوسط ومنخفض، بمبلغ إجمالي 1.58 مليون دينار كويتي.

قالت الشركة إن الأثر المالي لذلك يتمثل في تحقيق أرباح تشغيلية بنسبة تتراوح بين 4% إلى 6% خلال عام 2026.

ترخيص أنشطة أوراق
مالية لشركة «هيرمس»

أصدرت هيئة أسواق المال ، 3 قرارات جديدة، بشأن تجديد تراخيص لـ 3 صناديق.

وفق بيان الهيئة، جاء القرار رقم (01) لسنة 2026 بشأن تجديد ترخيص نظام استثمار جماعي لصندوق فرصة المالي؛ لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، اعتباراً من تاريخ 20 مارس 2026.

وأصدرت القرار رقم (02) لسنة 2026 بشأن تجديد ترخيص نظام استثمار جماعي لصندوق الساحل الاستثماري؛ لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، اعتباراً من 20 مارس 2026.

كما تم ترخيص أنشطة أوراق مالية لشركة المجموعة المالية هيرميس إيفا للوساطة المالية لنشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية.

وجاء القرار استناداً للقرار رقم (120) لسنة 2025 بشأن طلب الترخيص المقدم من شركة المجموعة المالية هيرميس إيفا للوساطة المالية وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما والصادر بتاريخ 6 يوليو 2025.

كما جاء نفاذاً للمادة الثانية من القرار المذكور التي تقضي بترخيص الشركة بعد استكمالها لمتطلبات الهيئة ويكون ذلك بتعديل نشاط الترخيص القائم بإلغاء نشاط وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية وإضافة نشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية.

«سفن» تفوز
بمناقصة قيمتها
57.2 مليون دينار

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن تسلمها كتاب ترسية المناقصة رقم (و ك م-41/2023/2022) بقيمة 57.2 مليون دينار كويتي.

وأوضحت الشركة أن المناقصة تابعة لوزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، علماً بأن الشركة تقدمت بثالث أقل الأسعار. وتتعلق بمشروع تزويد وتنفيذ والتشغيل المبدئي الصيانة لأعمال إنشاء الخطوط المغذية لمحطة الخيران الحرارية، وتطوير البنية التحتية لأنظمة استقبال الوقود لمحطة الزور.

«جي إف إتش»
تشتري 2.88 مليون
سهم خزينة

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية للمساهمين والأسواق شراء 2.88 مليون سهم من أسهمها (أسهم خزينة).

وأوضحت المجموعة أن عدد أسهم الخزينة ارتفع بعد عملية الشراء من 324.99 مليون سهم بما يعادل 8.480% من الأسهم الصادرة، إلى 327.88 مليون سهم بما يعادل 8.56% من الأسهم الصادرة؛ وذلك حتى تاريخ 4 يناير 2025.

وذكرت جي إف إتش أن نسبة الأسهم المشتراة في تلك العملية مثلت 0.075% من رأس المال المصدر، وبلغ متوسط سعر الشراء 0.620 دولار أمريكي، فيما بلغ عدد الأسهم المتبقية للشراء 55.38 مليون سهم.

تعامل شخص
مطلع على أسهم
«المعدات»

تم الإعلان في بورصة الكويت عن تعامل شخص مطلع، عضو مجلس إدارة شركة المعدات، براء عبدالعزيز الجناعي، حيث تم بيع 6 آلاف سهم بالشركة، في صفقة تمت الأحد 4 يناير الحالي ليصل رصيد الأوراق المالية بعد الصفقة إلى 250 سهماً.



بورصات خليجية

«تاسي» ينهي تعاملاته متراجعا 0.37%
وسط تباين أداء القطاعات الرئيسية

السهم الأكثر نشاطا

وتصدر سهم «أرامكو السعودية» نشاط الأسهم من حيث القيمة، بـ 315.13 مليون ريال، وأغلق متراجعا 0.38%، وكان المركز الثاني لسهم «سابك» بقيمة بلغت 209.90 مليون ريال. وجاء سهم «صادرات» بالصدارة من حيث أعلى الكميات، بكمية بلغت 32.44 مليون سهم، تلاه سهم «أمريكانا» بـ 18.75 مليون سهم.

السوق الموازي يهبط 0.62%

وشهد السوق الموازي تراجعا ملحوظا بنهاية جلسة اليوم الاثنين، ليغلق مؤشر (نمو حد أعلى) متراجعا 0.62%، بما يعادل 144.88 نقطة، هبطت به إلى مستوى 23,226.94 نقطة.

قطاع الاتصالات متراجعا 0.3%.

واقترنت المكاسب على 4 قطاعات، تصدرها قطاع البنوك بعد صعوده 0.78%، تلاه قطاع السلع طويلة الاجل بنسبة 0.66%، وصعد قطاع المواد الأساسية 0.26%.

191 سهماً باللون الأحمر

وعلى صعيد أداء الأسهم، شملت الخسائر 191 سهما بصدارة سهم «البحري» الذي هبط 5.87%، تلاه سهم «برغرايزر»، بنسبة تراجع بلغت 5.75%.

وفي المقابل، ارتفع أداء 61 سهما، تصدرها سهم «صدق» الذي أغلق مرتفعا 6.32%، لينهي تعاملات الاثنين بمستوى 12.44 ريال، واحتل سهم «اليمامة للحديد» المركز الثاني بارتفاع نسبته 6.06%.

أنهى سوق الأسهم السعودية «تداول» جلسة أمس باللون الأحمر؛ في ظل هبوط 17 قطاعاً بقيادة الطاقة والاتصالات، وشهد كل من قطاعي البنوك والمواد الأساسية أداء إيجابيا. وأغلق المؤشر العام للسوق «تاسي» متراجعا 0.37% بخسائر بلغت 38.83 نقطة، ليهبط إلى مستوى 10,325.2 نقطة.

وارتفعت قيم التداول إلى 4.03 مليارات ريال، مقابل 2.56 مليارات ريال بالجلسة السابقة، وصعدت الكميات إلى 243.3 مليون سهم، مقارنة بـ 171 مليون سهم بنهاية جلسة الأحد.

17 قطاعاً تضغط على المؤشر

وجاء إغلاق 17 قطاعاً باللون الأحمر، بصدارة قطاع المرافق العامة الذي هبط 3.6%، وتراجع قطاع الطاقة 0.5%، وأغلق

المستثمرون الخليجيون يسجلون قيمة
مشتريات قوية على الأسهم السعودية

200.8 مليون ريال.

وفي المقابل، نفذ المستثمرون السعوديون عمليات شراء بقيمة 8.47 مليار ريال، تمثل 65.03% من إجمالي المشتريات في السوق الأسبوع الماضي، مقابل عمليات بيع بواقع 9.02 مليار ريال، تعادل 69.28% من عمليات البيع.

وضغطت المؤسسات على تعاملات السعوديين الأسبوع الماضي؛ بتسجيلهم صافي بيع بقيمة 536.32 مليون ريال؛ نتيجة فارق مشتريات إجمالية بقيمة 1.36 مليار ريال، مقابل مبيعات بـ 1.9 مليار ريال.

وبالمثل، سجل الأفراد صافي بيع بقيمة 16.67 مليون ريال؛ نتيجة عمليات شراء إجمالية بنحو 7.1 مليار ريال، مقارنة مع مبيعات بواقع 7.12 مليار ريال.

بقيمة 3.89 مليار ريال، تشكل 29.9% من مجمل المشتريات الأسبوعية، مقابل عمليات بيع إجمالية بقيمة 3.8 مليار ريال، تمثل 29.18% من المبيعات السوق في الأسبوع الماضي.

واتجهت جميع فئات الأجانب للشراء في الأسبوع الماضي؛ على رأسها المستثمرين المؤهلين الذين سجلوا صافي شراء بقيمة 72.19 مليون ريال، والمستثمرين المقيمين بصافي شراء 15.38 مليون ريال، ثم اتفاقيات المبادلة بـ 4.25 مليون ريال، والمحافظ المدارة بـ 2.5 مليون ريال.

وبالمثل، غلب الشراء على تعاملات الخليجيين في سوق الأسهم السعودية بإجمالي 659.47 مليون ريال خلال تعاملات الأسبوع الماضي، مقابل مبيعات إجمالية بلغت

شهدت التعاملات الأسبوعية للمستثمرين في سوق الأسهم السعودية تسجيل المستثمرين الأجانب صافي شراء خلال تعاملات الأسبوع الماضي المنتهي يوم 1 يناير 2026م، بالإضافة مشتريات قوية من المستثمرين الخليجيين، مقابل صافي بيع للمستثمرين السعوديين بضغط من تعاملات المؤسسات بشكل رئيسي.

وسجل الأجانب والخليجيون صافي شراء في السوق السعودي بواقع 94.32 مليون ريال و458.66 مليون ريال على التوالي في الأسبوع الماضي، مقابل صافي بيع للمستثمرين السعوديين بقيمة 552.99 مليون ريال، بحسب بيانات التقرير الأسبوعي الصادر عن تداول السعودية.

وقام الأجانب بتنفيذ عمليات شراء في السوق الرئيسية

بورصات خليجية

«تداول»: ملكية الأجانب في سوق الأسهم السعودية ترتفع 231.25 مليون دولار خلال أسبوع



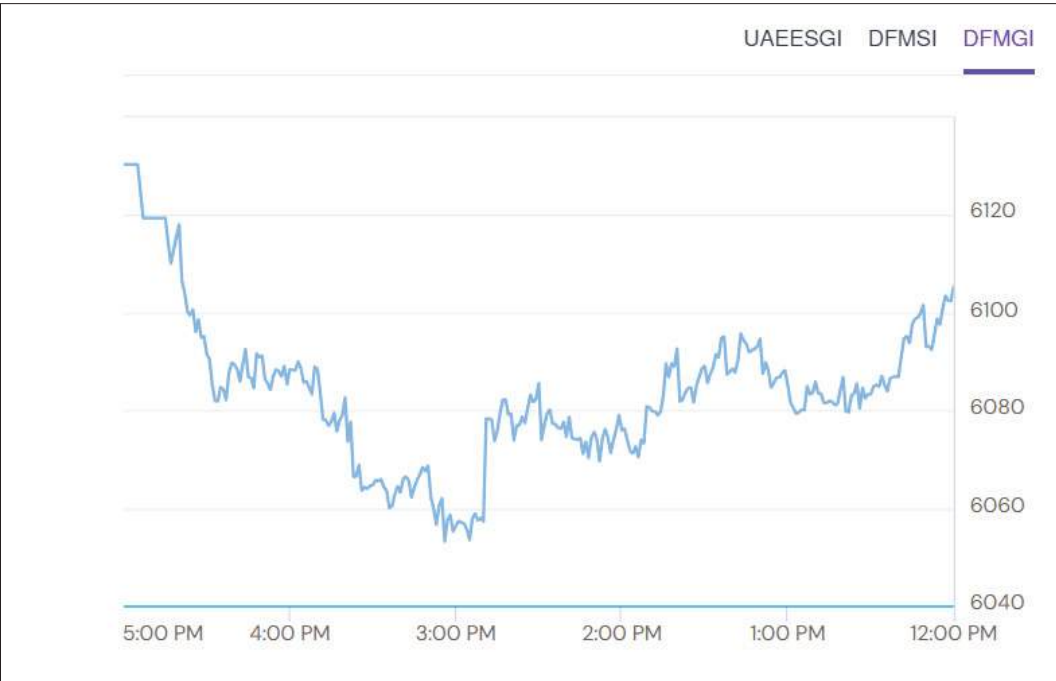
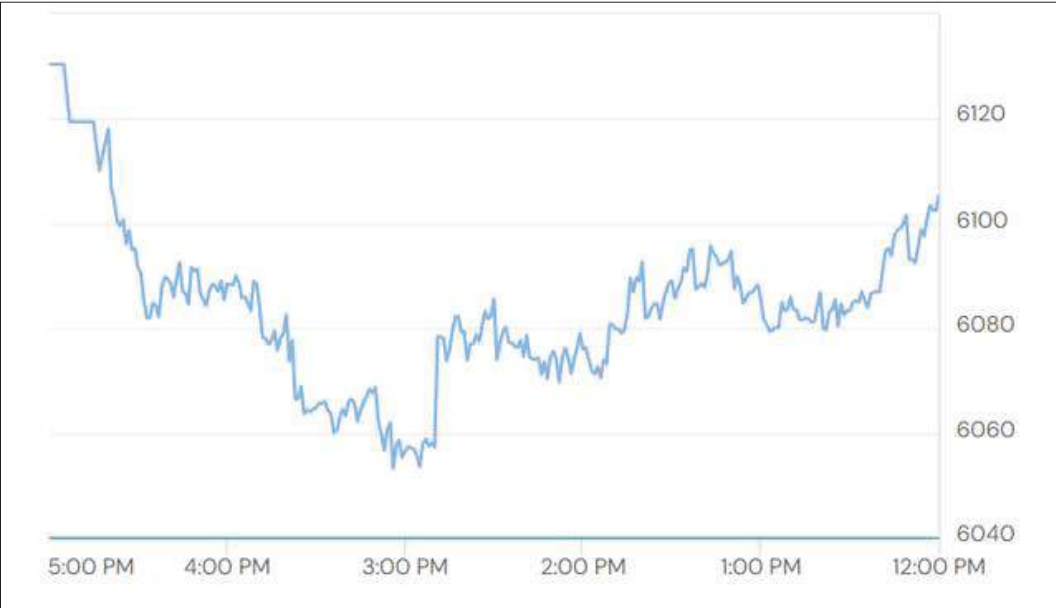
ارتفعت قيمة الأسهم المملوكة للأجانب بسوق الأسهم السعودية «تداول»، خلال الأسبوع الماضي المنتهي بتاريخ الأول من يناير 2026، مقارنة بالأسبوع السابق؛ بدعم من المستثمرين المؤهلين. وكشف التقرير الأسبوعي لـ «تداول»، ارتفاع قيمة ملكية الأجانب بالأسهم السعودية بواقع 867.18 مليون ريال؛ بما يعادل 231.25 مليون دولار. وارتفعت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب خلال الأسبوع الماضي إلى 418.25 مليار ريال، مقابل 417.38 مليار ريال بالأسبوع السابق، المنتهي في 25 ديسمبر 2025. وسجلت قيمة ملكية المستثمرين المؤهلين بالأسهم السعودية ارتفاعاً بلغ 877.53 مليون ريال لتصل إلى 339.43 مليار ريال، مقارنة بـ 338.55 مليار ريال للأسبوع السابق. وكشف التقرير ارتفاع قيمة الأسهم المملوكة للمستثمرين السعوديين 41.95 مليار ريال، إلى 8.35 تريليون ريال، مقابل 8.31 تريليون ريال بنهاية الأسبوع السابق. وارتفعت قيمة الأسهم المملوكة للمستثمرين الخليجيين بواقع 620.07 مليون ريال إلى 74.5 مليار ريال، مقارنة بـ 73.88 مليار ريال بنهاية الأسبوع السابق.

بورصة دبي تمتص ضغوط البيع وتعزز مكاسبها وسوق أبوظبي يتراجع

حركة المؤشر فحسب، بل امتدت لتشمل صفقات مؤسسية كبرى؛ حيث شهد سهم الخليج للملاحة تنفيذ صفقتين من الوزن الثقيل بقيمة 36 مليون درهم، مما عكس نشاطاً استراتيجياً على أسهم الشركة. وقد تجلّى هذا النشاط في إجمالي السيولة التي استقطبتها الأسواق الإماراتية، والتي بلغت 1.57 مليار درهم، كان نصيب العاصمة منها 948 مليون درهم، فيما سجلت دبي تدفقات بقيمة 628.7 مليون درهم.

أبو ظبي: هدوء نسبي تحت ضغط الأسهم الكبرى

وعلى النقيض من الحراك الصاعد في دبي، خيم الهدوء المائل للانخفاض على سوق أبوظبي للأوراق المالية، حيث تراجع المؤشر إلى مستوى 9943.98 نقطة. وجاء هذا الضغط مدفوعاً بتراجعات طالت أسهم قيادية؛ أبرزها بنك أبوظبي الأول وأدنوك للغاز، بالإضافة إلى سهم ألفا ظبي الذي سجل التراجع الأكثر بروزاً بنسبة 2.3%. ورغم هذا التباين، ظلت أحجام التداول تعكس حيوية السوقين، حيث جرى تداول 419 مليون سهم عبر تنفيذ أكثر من 30 ألف صفقة، في مشهد يجسد استمرار الثقة المؤسسية في هيكليّة الاقتصاد الوطني.



أظهر سوق دبي المالي مرونة لافتة خلال تداولات يوم أمس الإثنين، حيث نجح في امتصاص ضغوط التراجعات التي سادت بداية الجلسة، محولاً مساره نحو المنطقة الخضراء ببراعة. وبنهاية جلسة أمس، استقر المؤشر العام عند مستوى 6130.4 نقطة بارتفاع نسبته 0.26%، ليرسخ بذلك حضوره الإيجابي للجلسة الثالثة على التوالي، مدفوعاً بتفاؤل المستثمرين وثبات المراكز القيادية.

القيادات ترسم ملامح الصعود وسط تباين في الأداء

وقد جاء هذا الصعود بفضل الدعم القوي الذي قدمه سهم بنك الإمارات دبي الوطني، والذي قاد الزخم بارتفاعه بنسبة 2% وصولاً إلى 29.2 درهم، تلاه سهم إعمار العقارية الذي سجل نمواً طفيفاً بنسبة 0.3%. هذا الأداء الإيجابي للأسهم الثقيلة ساهم في تحييد أثر التراجعات التي شهدتها أسهم أخرى مثل بنك دبي الإسلامي وسالك وتاكسي دبي، مما حافظ على التوازن العام للمؤشر ودفعه للإغلاق الصاعد.

زخم الصفقات الكبرى وتدفع السيولة

ولم تقتصر حيوية الجلسة في دبي على

بورصات خليجية

الأسهم الممتازة تقود مؤشر مسقط للإرتفاع

ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات أمس ، بنسبة 1.13 بالمائة؛ ليغلق عند مستوى 6,006.1 نقطة، رابحاً 66.72 نقطة عن مستوياته بجلسة الأحد.

ودعم ارتفاع المؤشر صعود الأسهم القيادية، وارتفاع المؤشرات القطاعية مجتمعة، وتصدرها القطاع المالي بنسبة 1.58% مع صدارة سهم المدينة تكافل القيادي للرابحين بنسبة 9.18%، وارتفع سهم مجموعة ليفا القيادي بنسبة 7.58%.

وارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.69%، مع ارتفاع سهم الأسماك العمانية القيادي بنسبة 7.14%، وارتفع ظفار للأغذية والاستثمار القيادي بنسبة 5.88%.

وحد من ارتفاع قطاع الصناعة تقدم سهم جلفار للهندسة والمقاولات على المتراجعين بنسبة 3.08%.

وكان الخدمات أقل القطاعات ارتفاعاً بنسبة 0.56%، مع ارتفاع سهم العمانية للاستثمارات التعليمية والتدريبية القيادي بنسبة 6.45%، وارتفع سهم أبراج لخدمات الطاقة القيادي بنسبة 1.47%.

وارتفع حجم التداولات بنسبة 49.22% إلى 287.04 مليون ورقة مالية، مقابل 192.36 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 47.47% إلى 62.43 مليون ريال، مقارنة بنحو 42.33 مليون ريال جلسة الأحد.

وتصدر سهم بنك صحرار الدولي الأسهم النشطة حجماً وقيمة بتداول 96.74 مليون سهم، بقيمة 15.58 مليون ريال.



بورصة قطر ترتفع 1.69% في جلسة نشاط اتسمت بالشراء القوي

أغلقت بورصة قطر تعاملات الاثنين مرتفعة؛ بدعم صعود جماعي للقطاعات. ارتفع المؤشر العام بنسبة 1.69% ليصل إلى النقطة 10967.86، رابحاً 182.50 نقطة عن مستوى الأحد الماضي.

ودعم الجلسة ارتفاع جميع قطاعات البورصة السبع في مقدمتها النقل بـ 3.09%، وتذيل القائمة قطاع الاتصالات بـ 0.67%.

ارتفعت السيولة إلى 453.54 مليون ريال، مقابل 275.47 مليون ريال الأحد الماضي، وارتفعت أحجام التداول عند 156.75 مليون سهم، مقارنة بـ 127.33 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 26.73 ألف صفقة، مقابل 16.75 ألف صفقة الأحد.

ومن بين 50 سهماً نشطاً، تقدم سهم «كيو إل إم» ارتفاعات الأسهم البالغة 45 سهماً بـ 7.24%، بينما تراجع 5 أسهم على رأسها «الأهلي» بـ 0.69%، فيما استقرت 6 أسهم.

وجاء سهم «بلدنا» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 21.89 مليون سهم؛ وتصدر سهم «كيو إن بي» السيولة بقيمة 78.69 مليون ريال.

بورصات عالمية

الأسواق الناشئة تلامس مستويات قياسية بداية 2026

أعقاب العملية العسكرية التي قادها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وأسفرت عن اعتقال زعيم فنزويلا، وهي تطورات قد تؤثر على معنويات المستثمرين في أمريكا اللاتينية وتدفعهم نحو مراكز أكثر حذراً في السندات والعملات المحلية.

وعلى صعيد أسواق الائتمان، حققت سندات الأسواق الناشئة المقومة بالعملة المحلية عائداً بنسبة 9.3% العام الماضي، متفوقة على نظيراتها في الأسواق المتقدمة، بينما سجلت عملات هذه الدول أقوى أداء سنوي لها منذ عام 2017. ومع ترقب بيانات التضخم الأمريكية وتوقعات سياسة الفيدرالي لعام 2026، يبحث المتداولون عن محفزات جديدة تضمن استمرار الزخم، مع التركيز على نتائج أرباح الشركات الكبرى التي ستقدم مؤشرات حقيقية حول صحة الاستهلاك العالمي وقدرة قطاع التكنولوجيا على قيادة قاطرة النمو في ظل الظروف السياسية الراهنة.

30%، في أول تفوق حقيقي لها على الأسواق الأمريكية منذ ثماني سنوات. ويرى المحللون أن هذا التحول يمهد لدورة استثمارية متعددة السنوات، حيث بدأت رؤوس الأموال بالتدفق نحو الأسواق الناشئة بحثاً عن عوائد أعلى وتقييمات أكثر جاذبية، خاصة مع تحول آسيا إلى المركز العصبي لثورة التكنولوجيا العالمية، وهو ما دفع مؤشرات كوريا الجنوبية وتايوان لتسجيل أرقام قياسية جديدة في مستهل تعاملات الأسبوع.

رغم التفاؤل السائد، تبرز بعض التحفظات بشأن استدامة هذا الصعود "المطرّد"؛ إذ تشير شارو تشانانا، كبيرة استراتيجيي الاستثمار في "ساكسو ماركتس"، إلى أن المرحلة المقبلة قد تتسم بالانتقائية والتقلب نتيجة مخاوف تتعلق بتضخم تقيييمات شركات الذكاء الاصطناعي.

كما تراقب الأسواق بحذر تجدد التوترات الجيوسياسية في

تتجه أسهم الأسواق الناشئة نحو تسجيل مستويات تاريخية غير مسبقة، مدفوعة بزخم هائل في قطاع التكنولوجيا الآسيوي الذي أعاد صياغة شهية المخاطرة لدى المستثمرين الدوليين. وقفز مؤشر "MSCI" للأسواق الناشئة بنسبة 1.5% اليوم الاثنين، ليقترّب من كسر ذروته المسجلة قبل خمس سنوات.

وجاء هذا الصعود بدعم مباشر من عمالقة أشباه الموصلات، حيث سجلت شركتنا "تايوان لصناعة أشباه الموصلات" (TSMC) و"سامسونج إلكترونيكس" قفزات سرعية تجاوزت 6%، مما يعكس الثقة المطلقة في استمرار الطلب العالمي على المكونات الأساسية لسلسلة توريد الذكاء الاصطناعي، وفقاً لـ "بلومبرج".

ويأتي هذا الأداء القوي استكمالاً لعام 2025 الاستثنائي، الذي حققت فيه أسهم الدول النامية مكاسب تجاوزت

بورصات عالمية

الأسهم الآسيوية ترتفع في مطلع تعاملات العام الجديد



في الصين إلى أدنى مستوى في ستة أشهر خلال ديسمبر. ومع ذلك، يبدو أن المستثمرين ركزوا على فرص النمو في القطاع الصناعي والتقني بدلاً من التحديات التي يواجهها قطاع الخدمات. وفيما استقرت الأسواق في سنغافورة وأستراليا، يظل قطاع التكنولوجيا هو «الحصان الرابع» الذي يقود الأسواق الآسيوية نحو آفاق جديدة في عام 2026، متفوقاً على الضغوط التضخمية والاضطرابات السياسية العالمية.

لم يكن الوضع مختلفاً، حيث سجلت أسهم «سامسونج للإلكترونيات» و«إس كيه هاينكس» مكاسب قوية تراوحت بين 3% و6%، مما عزز من سيطرة الشركات الآسيوية على سوق رقائق الذاكرة عالية السرعة اللازمة لتطبيقات الجيل القادم.

وعلى الجانب الصيني، حقق مؤشر «شنغهاي شنتشن سي إس آي 300» ارتفاعاً بنسبة 1.6% رغم البيانات الاقتصادية المتباينة؛ إذ أظهر مسح خاص تباطؤ نمو نشاط الخدمات

استهلت أسواق الأسهم الآسيوية الأسبوع الأول من عام 2026 بانطلاقة صاروخية الاثنتين، حيث قفزت المؤشرات الرئيسية في اليابان وكوريا الجنوبية إلى مس تويات قياسية غير مسبوقة.

وجاء هذا الانتعاش مدفوعاً بالطلب العالمي الكاسح على أشباه الموصلات والمعالجات المتقدمة، حيث يراهن المستثمرون على أن عام 2026 سيكون «العام الذهبي» لرقائق الذاكرة والذكاء الاصطناعي. ورغم التباين الذي شهدته وول ستريت في نهاية العام الماضي، إلا أن البورصات الآسيوية أظهرت استقلالية قوية وزخماً متصاعداً، متجاهلة التوترات الجيوسياسية الناجمة عن الهجوم الأمريكي على فنزويلا، وفق «إنفستنج».

وسجل مؤشر «توبكس» الياباني الأوسع نطاقاً رقماً قياسياً جديداً عند 3486.0 نقطة، بينما قفز مؤشر «كوسبي» الكوري الجنوبي بنسبة تقارب 3% ليصل إلى مستوى تاريخي عند 4434.27 نقطة.

ويعكس هذا الأداء الثقل الاستراتيجي لآسيا في سلسلة توريد التكنولوجيا العالمية، حيث تبارت أسهم الشركات العملاقة في تسجيل مكاسب كبرى، مؤكدة أن القارة الآسيوية باتت المحرك الرئيسي لشهية المخاطرة في الأسواق الدولية مع بداية العام الجديد.

قاد قطاع أشباه الموصلات مسيرة الصعود بامتياز، حيث ارتفعت أسهم شركتي «أدفانتست» و«طوكيو إلكترو» اليابانيتين بأكثر من 6%، مستفيدة من التوقعات المتفائلة بنمو الإنفاق على البنية التحتية الرقمية. وفي كوريا الجنوبية،

ارتفاع أسهم شركات النفط الأميركية تفاؤلاً بما ينتظرها من فرص



ومع استئناف التداول في سوق النفط عقب اعتقال مادورو على يد القوات الأميركية خلال عطلة نهاية الأسبوع، تراجع سعر خام برنت، المعيار الدولي للنفط، بأكثر من 1% ليصل إلى ما يقارب 60 دولاراً للبرميل. كما انخفض سعر خام غرب تكساس الوسيط، المعيار الأميركي، بنسبة 1% ليصل إلى 56.75 دولاراً للبرميل. وبينما لا تمثل فنزويلا سوى أقل من 1% من إنتاج النفط العالمي، فإنها تمتلك نحو 17% من احتياطات النفط الخام المؤكدة في العالم، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأميركية، ما يمنحها القدرة على زيادة المعروض بشكل مؤثر على الأسواق.

أصولها في عهد نظام تشافيز». وأشار محللو بنك أي إن جي، في مذكرة، إلى أن شركتي إكسون موبيل وكونوكو فيليبس، اللتين تمت مصادرة أصولهما النفطية في فنزويلا عام 2007، من المفترض أن تُتاح لهما الآن فرصة المشاركة في مشروع إعادة الإعمار، في حين تُعدّ شيفرون إحدى شركات النفط الأميركية الخاصة الرئيسية التي لا تزال تعمل في فنزويلا بالفعل.

انخفاض أسعار النفط

على جانب آخر، انخفضت أسعار النفط، الاثنتين، بعد الإطاحة بالرئيس الفنزويلي، ما أثار حالة من عدم اليقين بشأن مستقبل أكبر احتياطات النفط الخام في العالم.

ارتفعت أسهم شركات النفط الأميركية الكبرى المدرجة في البورصة بشكل حاد وارتفع سهم شركة شيفرون، التي تعمل بالفعل في فنزويلا بموجب ترخيص خاص من إدارة ترامب، بنسبة تقارب 9%.

وقفز سهم هالبرتون بنسبة تقارب 10%، بينما ارتفع سهم كونوكو فيليبس بنسبة 8%، أما سهم إكسون موبيل فقد ارتفع بنسبة 4%.

وخلال عطلة نهاية الأسبوع، صرّح دونالد ترامب بأن استحواذ الولايات المتحدة على قطاع النفط الفنزويلي سيُدرّ «ثروة هائلة»، سيتم توجيهها لدعم حكومة جديدة وتعويض شركات النفط الأميركية التي تمت مصادرة

بورصات عالمية

مكاسب قوية لأسهم أوروبا
بقيادة قطاع الدفاع

كبير من شأنه أن يعزز تجارة إعادة التسلح على المدى الطويل.

وقفزت أسهم «راينميتال»، أكبر شركة مصنعة للأسلحة في ألمانيا، بأكثر من 7% في بداية التداولات، بينما ارتفعت أسهم شركة «هينسولدت»، المتخصصة في التكنولوجيا العسكرية والمراقبة، بنسبة تقارب ..

بينما ارتفعت أسهم «ليوناردو» الإيطالية بنسبة 5.8%،

فيما صعدت نظيرتها الألمانية «رينك» بالنسبة ذاتها.

كما ارتفعت أسهم «ساب» السويدية، الشركة المصنعة للطائرات المقاتلة حوالي 5%.

وقادت شركة «آي إتش آي» اليابانية مكاسب أسهم شركات الدفاع الآسيوية، حيث ارتفعت أسهمها بنسبة تقارب 10%، تلتها مباشرة شركة «ميتسوبيشي» للصناعات الثقيلة بارتفاع بلغ 9.2%.

وفي كوريا الجنوبية، ارتفعت أسهم «هانوا إيروسيبيس» بأكثر من 6%، بينما ارتفعت أسهم «بونغسان» بنسبة 2%.

وتتمثل المكاسب التي حققها شركات الدفاع الأوروبية تحولاً جذرياً للقطاع، الذي عانى في الأسابيع الأخيرة وسط ترقب التوصل إلى اتفاق سلام محتمل بين أوكرانيا وروسيا.

بنسبة 3.9%.

وجاء هذا الارتفاع بعد أن رفعت شركة «بيرنستين» للوساطة تصنيف السهم إلى «أداء متفوق»، مع زيادة السعر المستهدف بشكل كبير من 800 يورو إلى 1300 يورو، مدفوعة بتوقعات نمو الطلب على معدات صناعة الرقائق المتطورة اللازمة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي والدورة الجديدة من رقائق الذاكرة (DRAM) لعام 2026.

وعلى صعيد السلع الأساسية، انتعشت أسهم شركات التعدين الكبرى مثل «جلينكور» و«ريو تينتو» و«أنجلو أمريكان» تماشياً مع ارتفاع أسعار النحاس، حيث يراهن المستثمرون على أن الطلب على الموارد الأساسية سيظل قوياً رغم حالة عدم اليقين السياسي. ومع استقرار الذهب والنفط عند مستويات مرتفعة، تترقب الأسواق الآن البيانات الاقتصادية الأمريكية المرتقبة للحصول على أدلة حول سرعة خفض أسعار الفائدة، بالتزامن مع التغيرات الجذرية التي يشهدها المشهد السياسي الدولي.

وارتفعت أسهم شركات الدفاع في أوروبا وآسيا، حيث قيّم المستثمرون كيف يمكن للإطاحة الدرامية بالرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو أن تُنذر بتحول جيوسياسي

سجلت الأسهم الأوروبية ارتفاعاً ملحوظاً أمس حيث قاد قطاع الدفاع مسيرة الصعود مع بداية أول أسبوع تداول كامل من العام الجديد.

وجاء هذا الارتفاع القوي نتيجة العمليات العسكرية التي قادها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في فنزويلا، والتي أسفرت عن اعتقال نيكولاس مادورو، مما أثار مخاوف المستثمرين من اضطرابات جيوسياسية أوسع نطاقاً، ودفعتهم نحو الأسهم الدفاعية والسلع الأساسية كعنصر أمان وفق رويترز.

وبحلول الساعة 08:10 بتوقيت جرينتش، صعد المؤشر «ستوكس 600» بنسبة 0.3%، بينما قفز مؤشر قطاع الدفاع بنسبة 2.7% ليصل إلى أعلى مستوياته في شهرين. وتأتي هذه التحركات في ظل مراقبة دقيقة من الأسواق لإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وضع فنزويلا تحت «السيطرة المؤقتة» للولايات المتحدة، وهو ما أعاد صياغة أولويات المحافظ الاستثمارية نحو الشركات المرتبطة بالصناعات العسكرية والتكنولوجيا المتقدمة.

إلى جانب قطاع الدفاع، شهد قطاع التكنولوجيا زخماً كبيراً، حيث ارتفع سهم شركة «إيه.إس.إم.إل» (ASML)

أسهم الصين تصعد مع اختراق مؤشر
شنغهاي مستوى 4 آلاف نقطة

الطاقة تتراجع بفعل تطورات فنزويلا في المقابل تراجع قطاع الطاقة، مع هبوط أسهم شركات حكومية كبرى لها استثمارات في فنزويلا، عقب إعلان الولايات المتحدة إلقاء القبض على الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، وقولها إنها ستتولى السيطرة على الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية. وقال محللون في شركة وساطة صينية إن الاضطرابات الجيوسياسية الخارجية من المرجح أن تكون صدمات عاطفية مؤقتة لن تعرقل الاتجاه الصاعد لموجة الارتفاع الربيعية، في ظل وفرة السيولة وإشارات السياسات الإيجابية.

في هونغ كونغ، انخفض مؤشر الأسهم الرئيسية 0.1% إلى 26,316.55 نقطة، بعد موجة صعود قوية في جلسة يوم الجمعة، كما تراجع مؤشر أسهم التكنولوجيا 0.2%.

كما قفز مؤشر أشباه الموصلات بنحو 5% مسجلاً أعلى مستوى له في ثلاثة أشهر، في حين أضاف مؤشر الذكاء الاصطناعي 2.8%.

وقال محللون في أحد البنوك العالمية إن النمو القائم على الابتكار، لا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي والتصنيع المتقدم، قد يبرز كمحرك جديد للنمو، رغم التحديات الهيكلية مثل تباطؤ سوق العقارات وضعف اتجاهات الدخل.

وأشار محللون إلى وجود مجال إضافي لارتفاع تقييمات الأسهم الصينية يتراوح بين 10% و15%، بدعم من تدفقات محتملة للأموال من شركات التأمين، وتيسير السياسة النقدية من جانب البنك المركزي الأميركي، إلى جانب محفزات سياسية مرتقبة مثل الاجتماعات التشريعية في مارس، والزيارة المخطط لها للرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى الصين في أبريل.

افتتحت أسهم الصين أولى جلسات التداول في عام 2026 على ارتفاع قوي، إذ تجاوز المؤشر الرئيسي في شنغهاي مستوى 4 آلاف نقطة للمرة الأولى منذ نحو ثلاثة أشهر، مدعوماً بإقبال المستثمرين على قطاعات التكنولوجيا مع تجاهل التوترات الجيوسياسية. وخلال تعاملات منتصف الجلسة، ارتفع مؤشر شنغهاي المركب 1.1% إلى 4,011.45 نقطة، مسجلاً أول اختراق لهذا المستوى منذ 14 نوفمبر.

صعد مؤشر الأسهم القيادية في الصين 1.6%، ليحوم بالقرب من أعلى مستوياته فيما يقرب من ثلاثة أشهر، في إشارة إلى اتساع نطاق الصعود وعدم اقتصره على شريحة محدودة من الأسهم.

التكنولوجيا تقود موجة الصعود قاد قطاع التكنولوجيا مكاسب السوق الأوسع، إذ ارتفع مؤشر الشركات التكنولوجية في شنغهاي 4.1%،

بورصات عالمية

انطلاقة قوية لمؤشر نيكاي الياباني
مع ارتفاعه 3%

انخفاضاً بنسبة 2.6%، لتكون أكبر الخاسرين على المؤشر. ومع ذلك، تظل النظرة العامة للسوق اليابانية إيجابية للغاية، يبدو أن المستثمرين يراهنون على استقرار الطلب العالمي على الرقائق الإلكترونية المتقدمة واستغلال اليابان لمكانتها كمورد رئيسي في هذا القطاع الحيوي، وهو ما يمنح مؤشر «نيكاي» زخماً إضافياً لاختراق مستويات قياسية جديدة خلال الربع الأول من عام 2026.

التوقعات بأن يظل قطاع التكنولوجيا هو الاتجاه السائد والمسيطر على تداولات عام 2026. كما نالت «مجموعة سوفت بنك» نصيباً من هذا الزخم بارتفاع سهمها بنسبة 4%، تلتها شركة «فوجيكورا» لكابلات الألياف البصرية بنسبة 5.56%. وفي المقابل، لم تكن جميع القطاعات على نفس القدر من الانتعاش، حيث سجلت منصة الخدمات الطبية «إم 3»

استهل مؤشر نيكاي الياباني تعاملات العام الجديد 2026 بقفزة قوية بلغت نحو 3%، مدفوعاً بأداء استثنائي للأسهم المرتبطة بقطاع الرقائق الإلكترونية، وفق «رويترز». ونجح المستثمرون في طوكيو في تجاوز المخاوف المتعلقة بالعمل العسكري الأمريكي في فنزويلا، حيث أغلق المؤشر عند مستوى 51,737.80 نقطة، لينتهي بذلك سلسلة خسائر طفيفة سجلها في نهاية العام الماضي. ولم يتوقف الزخم عند «نيكاي» فحسب، بل امتد ليشمل مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً، الذي سجل مستوى قياسياً جديداً بارتفاعه بنسبة 2%، مما يعكس تفاؤلاً كبيراً بمستقبل الاقتصاد الياباني في مطلع العام. ويرى الخبراء الاستراتيجيون أن السوق اليابانية دخلت في وضع «المخاطرة»، معتبرين أن الشكوك حول تأثير الإجراءات الأمريكية في فنزويلا قد تبددت سريعاً لصالح التركيز على نمو قطاع التكنولوجيا. وأشار كازواكي شيمادا، كبير الخبراء في «إيواي كوزمو سيكيوريتيز»، إلى أن جلسة الاثنين تعيد للأذهان مشهد العام الماضي، حيث تظل أسهم أشباه الموصلات هي المحرك الأساسي للسوق، خاصة بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن وضع فنزويلا تحت السيطرة المؤقتة، وهو ما قرأته الأسواق كخطوة لتعزيز الهيمنة الأمريكية على موارد الطاقة دون تهديد مباشر لسلاسل إمداد التكنولوجيا.

جاءت أسهم شركات صناعة الرقائق في طليعة الرابحين، حيث قفز سهم «أدفانتست» بنسبة 6.37%، وصعد سهم «طوكيو إلكترون» بنسبة 6%. واقتفت هذه الشركات أثر المكاسب القوية التي حققها مؤشر أشباه الموصلات الأمريكي في الجلسة الافتتاحية لولول ستريت، مما يعزز

وول ستريت تراهن على استمرار مكاسب
أسواق الأسهم في 2026

2026، بارتفاع قدره 3.7% مقارنة بمستوى إغلاق 2025. في المقابل، يرجح كل من «جيه بي مورغان» و«غولدمان ساكس» وصول المؤشر إلى 7500 و7600 نقطة على التوالي.

أسواق الأسهم خلال عام 2026، وإن بوتيرة أبطأ وهوامش محدودة مقارنة بالعام الماضي. وفي هذا السياق، يتوقع «بنك أوف أميركا» أن يصل مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» إلى مستوى 7100 نقطة بنهاية

«بنك أوف أميركا» يتوقع أن يصل مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» إلى مستوى 7100 نقطة بنهاية عام 2026 تراهن وول ستريت على أن تراجع أسعار الفائدة وقوة أرباح الشركات قد يكونان كافييين لاستمرار مكاسب

اعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

مؤشرات التداول	القيمة	التغير اليومي %	المتوسط اليومي	
			2025	2026
لكمية المتداول (مليون سهم)	272.7	80.9%	240.9	211.7
القيمة المتداول (مليون د.ع)	80.4	90.7%	55.0	61.3
عدد الصفقات	18,658	55.6%	13,826	15,326

ملاحظة: تحديث السعر لجميع منتجات على أساس الأسعار الحالية وسنالي الإراج فور؛ التسمية التي سيتم استخدامها في 30 سبتمبر 2025. تحديثات السعر القائمة الفارقة محدث على أساس الأسعار الحالية (وهو) المتضمن كما في 30 سبتمبر 2024. اعداد الجاري للأسواق محدث على أساس التوزيعات الفنية لعام 2024 والأسعار الحالية للشركات التي تختلف في مدتها المالية إلى التعامل معها بشكل منفصل لإجراء أية تعديلات ضرورية بعد إعلان آخر نتائج مالية. NA غير متعلق NM غير قابل للاختيار

دول الخليج: 2025 – العام الذي انقضى...

أداء مؤشرات الأسواق المالية الخليجية مقابل المؤشرات العالمية الرئيسية



تقلبات السوق
(عدد الأيام التي تحرك بها المؤشر بنسبة +/1 في المائة)



القيمة المتداولة لأسواق دول الخليج (مليار دولار أمريكي)



إصدارات الدخل الثابت لأسواق دول الخليج (مليار دولار أمريكي)

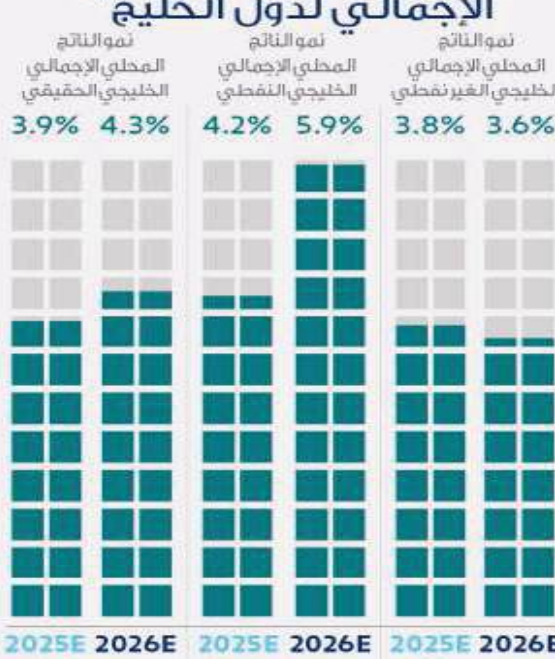


أصول القطاع المصرفي في دول الخليج

(مليار دولار أمريكي)



معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج



أسعار النفط الخام

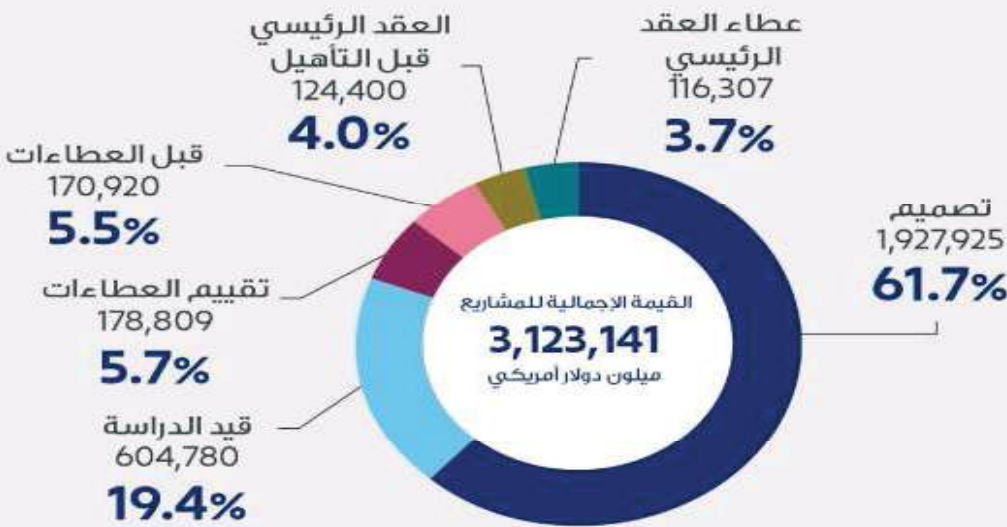
(دولار أمريكي للبرميل)



ملاحظة: سعر خام برنت الأوروبي

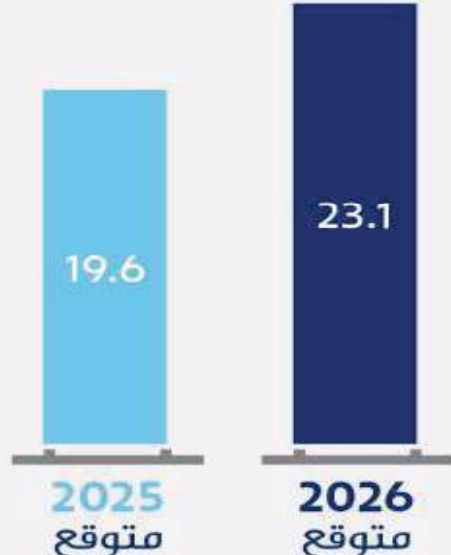
مراحل سوق المشاريع قيد الإعداد في الدول الخليجية

(مليار دولار أمريكي)



الفوائض المالية لدول الخليج

(مليار دولار أمريكي)

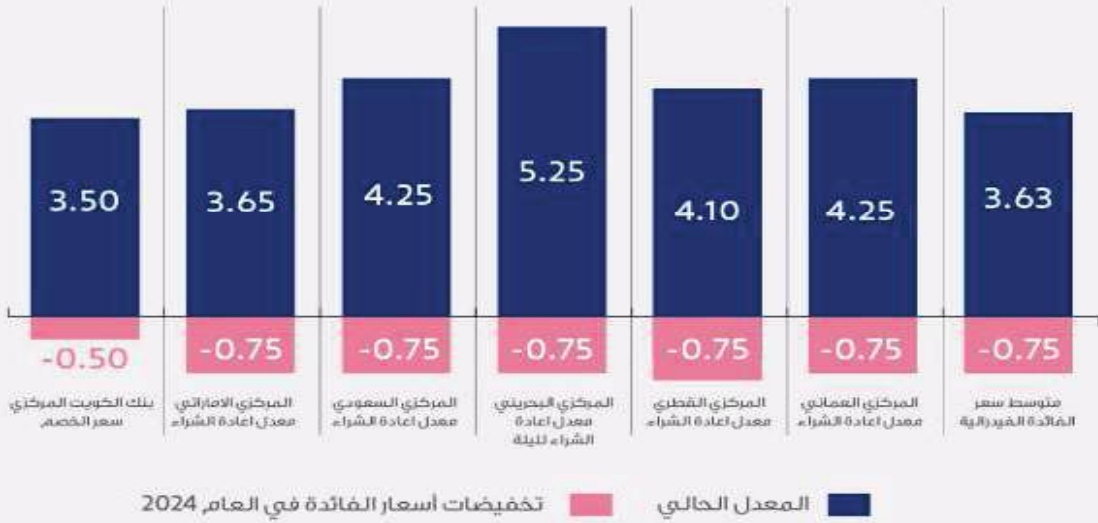


المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي

المخطط لها أو قيد التنفيذ (مليار دولار أمريكي)



أسعار الفائدة للبنوك المركزية الخليجية (%)



تخفيضات أسعار الفائدة في العام 2024

استبيان «الاقتصادية»

يناير 2026

السؤال

هل تؤيد ربط المناصب في مجلس الإدارة
«الرئيس – نائب الرئيس – الرئيس التنفيذي»
بالأداء التشغيلي والنمو
الحقيقي للشركة ومستوى
العائد للمساهمين
وليس ببيع الأصول؟

نعم ☐لا ☐

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان يناير 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي «ربط المناصب بأداء الشركة»

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص والتنافسية وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي.

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



بنك الكويت المركزي يطلق نظام الكويت للمقاصة الآلية (KACH)

منصة موحدة لمعالجة العمليات المالية بين البنوك المشاركة بسرعة وموثوقية

المميزات:

إرسال بيانات صافي التسوية النهائية للبنوك بشكل آلي بعد انتهاء جلسة المقاصة

5

سرعة عالية في تسوية عمليات الدفع وتكلفة منخفضة في تبادل الرسائل المالية

4

يوفر بيئة أمنة ومشفرة لتبادل رسائل الدفع

3

يتيح إمكانية إرسال العمليات المالية على مدار الساعة وذلك خلال العطلات الرسمية وفق آلية مبسطة وأمنة

2

تنفيذ العمليات المالية منخفضة القيمة والمتكررة بين عملاء البنوك المحلية بشكل آلي ولحظي

1



المحافظ - باسل الهارون

من نظام الكويت الوطني للمدفوعات، والتي تشمل نظام إدارة المطالبات المالية، ونظام حماية ودفع الأجور، ونظام دفع الفواتير الوطني. واختتم بنك الكويت المركزي تصريحه بالتأكيد على أن إطلاق نظام الكويت للمقاصة الآلية (KACH) يأتي في إطار جهوده المتواصلة لتطوير البنية التحتية لأنظمة المدفوعات في دولة الكويت، بما يساهم في تعزيز الاستقرار في القطاع المصرفي، ورفع الكفاءة التشغيلية والارتقاء بمستوى خدمات الدفع الإلكتروني بما يحقق فوائد ملموسة للأفراد والمؤسسات في القطاعين العام والخاص وكذلك للبنوك العاملة بدولة الكويت.

رسائل الدفع، إلى جانب سرعة عالية في تسوية عمليات الدفع وتكلفة منخفضة في تبادل الرسائل المالية. كما يتوافق النظام في تبادل رسائل العمليات المالية مع المعيار العالمي ISO 20022، ويتيح نقل البيانات المالية بصورة آلية وفورية من خلال تقنية التنفيذ الآلي المباشر (Straight Through Process) (ing).

وتجدر الإشارة إلى أن إطلاق نظام الكويت للمقاصة الآلية (KACH) يمثل تكاملاً مهماً ضمن البنية التحتية لأنظمة المدفوعات الوطنية في دولة الكويت، إلى جانب الأنظمة القائمة والأنظمة المزمع إطلاقها في المراحل القادمة ضمن مشروع النسخة الثانية

أعلن بنك الكويت المركزي عن إطلاق النسخة الثانية من نظام الكويت الوطني للمدفوعات، بما يساهم في دعم تنافسية الخدمات المالية في القطاع المصرفي وتعزيز الاقتصاد الوطني وترسيخ دور دولة الكويت كمركز فاعل في قطاع الخدمات المالية.

جاء ذلك في تصريح صحفي لبنك الكويت المركزي أشار فيه إلى أنه تم تدشين نظام الكويت للمقاصة الآلية (Kuwait Automated Clearing House - KACH)، والذي يمثل خطوة استراتيجية في مسار تطوير البنية التحتية لأنظمة المدفوعات في دولة الكويت، حيث يهدف إلى رفع كفاءة العمليات وتعزيز السرعة والدقة في معالجة العمليات المالية ذات القيمة المنخفضة بين عملاء البنوك المحلية.

ويوفر نظام الكويت للمقاصة الآلية (KACH) منصة موحدة لمعالجة العمليات المالية بين البنوك المشاركة بسرعة وموثوقية، إذ يختص بتنفيذ العمليات المالية منخفضة القيمة والمتكررة بين عملاء البنوك المحلية بشكل آلي ولحظي، كما يتيح إمكانية إرسال العمليات المالية على مدار الساعة بما في ذلك خلال العطلات الرسمية وفق آلية مبسطة وأمنة. كما يقوم نظام الكويت للمقاصة الآلية (KACH) بإرسال بيانات صافي التسوية النهائية للبنوك المشاركة بشكل آلي بعد انتهاء جلسة المقاصة إلى نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (KASSIP)، وذلك للتأثير على حسابات البنوك المشاركة.

ويتمتع نظام الكويت للمقاصة الآلية (KACH) بمستوى عالٍ من الأمان، إذ يعتمد على الشبكة المغلقة الآمنة (CBK-NET) القائمة على تقنية (VPN)، والتي تمثل قناة الاتصال المعتمدة بين أنظمة البنوك المشاركة والنظام، وتوفر بيئة أمنة ومشفرة لتبادل

الصناديق السيادية في العالم وتأثيرها على اقتصاديات الدول

بقلم - د. محمد غازي المهنا

دكتورة في الرقابة القانونية على هيئة سوق المال

m7md_almuhanha@hotmail



صندوق الثروة السيادية أو الصناديق السيادية هو صندوق مملوك من قبل دولة يتكون من أصول مثل الأراضي، أو الأسهم، أو السندات أو أدوات استثمارية أخرى. من الممكن وصف هذه الصناديق ككيانات تدير فوائض دولة من أجل الاستثمار، وهي مجموعة من الأموال تُقدَّر بمليارات الدولارات تستثمرها الدول في الأسهم والسندات.

الصناديق السيادية ليست ظاهرة جديدة، بل يعود تاريخ بعضها إلى العام 1953، حيث إن أول صندوق سيادي في العالم أنشأته دولة الكويت تحت اسم الهيئة العامة للاستثمار، لكنها بدأت تنشط بصورة مفرطة مؤخرًا، إذ استحوذت تلك الصناديق ضمن القطاع المالي وحده على حصص في مؤسسات عملاقة مثل مورغان ستانلي وبيير ستيرنز وميريل لينش وسيتي غروب ويو بي إس.

• تجميع الأموال: يجمع الصندوق رؤوس أموال المستثمرين الراغبين في الاستثمار.

• إدارة احترافية: يقوم مديرو الصناديق المحترفون بإدارة هذه الأموال واستثمارها في أدوات مالية مختلفة (أسهم، سندات، commodities، عقارات، إلخ).

• تنوع المحفظة: يتم تنوع الاستثمارات داخل الصندوق، مما يقلل من المخاطر (مثلًا، صندوق يستثمر في 500 شركة بدلاً من شراء سهم شركة واحدة).

• امتلاك وحدات: يحصل المستثمر على وثيقة أو "وحدة" تمثل حصته في الصندوق، وتنمو قيمة هذه الوحدة مع أداء الصندوق.

المزايا الرئيسية:

• التنوع: يوفر وصولاً سهلاً إلى محفظة متنوعة من الأصول التي يصعب على الفرد بناءها بنفسه.

• الإدارة المتخصصة: يستفيد المستثمر من خبرة مديري الصناديق المحترفين.

• تقليل المخاطر: يقلل من المخاطر عن طريق توزيع الاستثمار على أصول متعددة بدلاً من التركيز على استثمار واحد.

• الوصول للمبالغ الصغيرة: يتيح للمستثمرين بمبالغ بسيطة الاستثمار في أسواق وأصول كبيرة.

أنواع الصناديق:

- صناديق الأسهم: تركز على الاستثمار في الأسهم.

- صناديق السندات/الدخل الثابت: تستثمر في السندات والأدوات ذات الدخل الثابت.

- الصناديق العقارية (REITs): تستثمر في العقارات.

- الصناديق المتداولة في البورصة (ETFs): يمكن تداولها مثل الأسهم.

- الصناديق الإسلامية: تلتزم بالشريعة الإسلامية في استثماراتها.

هل صناديق الاستثمار آمنة أو مضمونة؟

كأي استثمار آخر، تتعرض صناديق الاستثمار لعدة أنواع من المخاطر، لذا لا يمكن القول بأن صناديق الاستثمار آمنة أو مضمونة؛ وذلك لأن قيمة الوحدات يمكن أن ترتفع أو تنخفض وفقاً لطبيعة استثمارات الصندوق وظروف الأسواق المستثمر فيها.

ما هو الفرق بين الصناديق والمحافظ الاستثمارية؟

الصندوق الاستثماري والمحفظة الاستثمارية كلاهما يضم مجموعة من الاستثمارات المتنوعة التي تهدف إلى تحقيق الأرباح وتقليل الخسائر، ولكن الفرق بينهما هو أن الصندوق الاستثماري يتم إدارته من قبل مدير الصندوق، بينما المحفظة الاستثمارية تتم إدارتها من قبل مالكيها الذي يمتلك حصصاً في الأسهم والسندات والأصول المالية المختلفة.

استثماراتها طويلة الأجل.

- التنوع الاقتصادي: تساعد الدول المعتمدة على سلعة واحدة (كالنفط) على تنوع مصادر دخلها واستثماراتها.

- الاستثمار الاستراتيجي: تتجه نحو قطاعات المستقبل كال تكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لدعم النمو وتحقيق عوائد عالية ونقل المعرفة.

- تمويل البنية التحتية: تدعم مشاريع البنية التحتية الكبرى التي يتردد القطاع الخاص في تمويلها.

- تحديات ومخاوف: تثير مخاوف بشأن نفوذها السياسي، والشفافية، وتأثيرها على الأمن القومي في بعض الدول.

دور الصناديق الخليجية:

تقود الإنفاق العالمي على الاستثمارات الخارجية، وتستحوذ على حصة كبيرة من إجمالي التدفقات، وتتجه نحو صفقات أكبر حجماً وأقل عدداً في التكنولوجيا والبنية التحتية

ما هي أهمية الصناديق السيادية؟

يتم إنشاء صناديق الثروة السيادية لتحقيق الاستقرار للحد من تقلب الإيرادات الحكومية، ولمواجهة الآثار السلبية لدورات الازدهار والكساد على الإنفاق الحكومي والاقتصاد الوطني. الصناديق السيادية للادخار تعمل على بناء مدخرات للأجيال القادمة.

فيما تستثمر صناديق الثروة السيادية؟

صندوق الثروة السيادية (SWF)، أو صندوق الاستثمار السيادي، هو صندوق استثمار مملوك للدولة يستثمر في الأصول الحقيقية والمالية مثل الأسهم والسندات والعقارات والمعادن الثمينة، أو في الاستثمارات البديلة مثل صناديق الأسهم الخاصة أو صناديق التحوط.

ما هي أهم فوائد صناديق الاستثمار؟

من أهم مميزات صناديق الاستثمار أنها تقدم عائداً مميزاً وفي نفس الوقت بدون أي فترات تجميد ولا غرامات في حالة التسييل، مثل ما يحدث في حالة كسر وثائق التأمين على الحياة أو شهادات الاستثمار البنكية. يمكنك أن تسترد الاستثمار الخاص بك في أي وقت، بالإضافة إلى ربح الفترة حتى إذا كانت يوماً واحداً.

ما هي فكرة الصناديق الاستثمارية؟

فكرة الصناديق الاستثمارية هي تجميع أموال عدد كبير من المستثمرين (أفراد وشركات) في "وعاء" واحد، تديره فرق محترفة من مديري الاستثمار، للاستثمار في محفظة متنوعة من الأصول (أسهم، سندات، عقارات، إلخ) نيابة عنهم، بهدف تحقيق عوائد أعلى وتوزيع المخاطر بشكل أفضل مما يمكن للمستثمر الفرد تحقيقه بمفرده. يمتلك كل مستثمر "وحدة" تمثل حصته في الصندوق، ويحصل على أرباحه بناءً على أداء هذه الوحدة، مع الاستفادة من خبرة المحترفين وتنوع الاستثمارات.

كيف تعمل؟

أي دولة لديها أكبر صندوق سيادي؟

يُعدّ صندوق التقاعد الحكومي النرويجي اليوم أكبر صندوق سيادي في العالم، حيث تبلغ قيمة أصوله 1.36 تريليون دولار. تأسس الصندوق عام 1996 بأموال من قطاع النفط والغاز، ويتألف من صندوقين منفصلين: صندوق التقاعد العالمي وصندوق التقاعد النرويجي.

وأشار «الشال» إلى أن الصندوق السيادي الكويتي جاء في المرتبة الخامسة من حيث أكبر الصناديق السيادية في العالم بإجمالي أصول تبلغ نحو 1.03 تريليون دولار، مستحوذاً بذلك على 7.2% من إجمالي قيمة أصول الصناديق العالمية، و10.4% من نصيب أكبر 10 صناديق.

ما هو أفضل صندوق ثروة سيادي أداءً في العالم؟

وفقاً لخبراء صناديق الثروة السيادية الدولية Global SWF، فإن متوسط العائدات السنوية البالغة 10.03 بالمائة بعد خصم التكاليف على مدى السنوات العشرين الماضية يجعل صندوق التقاعد النيوزيلندي أفضل صندوق ثروة سيادي أداءً في العالم.

ما هو أقدم صندوق سيادي في العالم؟

نظرة عامة: تعتبر هيئة الاستثمار الكويتية (KIA) أقدم صندوق ثروة سيادي في العالم. تعود جذور كيا إلى مجلس الاستثمار الكويتي، الذي تأسس عام 1953، قبل ثماني سنوات من استقلال الكويت عام 1961

الصناديق السيادية هي مؤسسات تدير فوائض مالية لدول، وتؤثر اقتصادياً بتوفير سيولة ضخمة للأسواق العالمية، واستقرارها عبر استثمارات طويلة الأجل، ودعم البنية التحتية، وتوجيه الاستثمار نحو التكنولوجيا والقطاعات الاستراتيجية لتنويع اقتصاداتها المحلية. بينما توفر هذه الصناديق استقراراً، تثير مخاوف بشأن "الرأسمالية الحكومية" وأهداف سياسية خفية، خاصة مع تزايد الشفافية المطلوبة حالياً.

أكبر الصناديق السيادية:

• صندوق التقاعد الحكومي النرويجي: الأكبر عالمياً، يدير أصولاً تتجاوز 2 تريليون دولار.

• مؤسسة الاستثمار الصينية (CIC): تتجاوز أصولها 1.3 تريليون دولار.

• أبوظبي للاستثمار (ADIA): تتجاوز أصولها 1.1 تريليون دولار، وتُعتبر الأولى عربياً.

• الهيئة العامة للاستثمار (الكويت): حوالي 1 تريليون دولار.

• صندوق الاستثمارات العامة (السعودية): حوالي 925 مليار دولار، مع تركيز متزايد على الاستثمارات المحلية.

التأثير الاقتصادي العالمي:

- السيولة والاستقرار: تضخ أموالاً ضخمة في الأسواق، خاصة خلال الأزمات، وتساهم في استقرارها بفضل

هل سيتكرر سيناريو الاستحواذ على «أسيكو» في شركة أخرى عام 2026؟!

بقلم - ناصر النفيسي

المدير العام مركز الجمان



عندما ينخفض سهم (ذو أساسيات جيدة) إلى مستويات متدنية لن يكون مغرياً للمضاربة أو للاستثمار فحسب، بل سيكون هدفاً للاستحواذ!

هذا ما تم بالنسبة لسهم «أسيكو» تماماً في 2025!

هل سيتكرر السيناريو في سهم (أو أكثر) في 2026 على غرار «أسيكو»؟
الجواب: لا نستبعد!

الجواب: نستبعد ذلك!

لذا، لا نستبعد حدوث "استحواذ عدائي" في بورصة الكويت عام 2026 كما أشرنا آنفاً!

السؤال المستحق: ما هو السهم المتوقع ليكون محل "الاستحواذ العدائي"؟

الجواب: لن تحصل على الجواب مجاناً، أي دون كد أو تعب أو جهد أو بذل المال المكافئ لتحقيق أرباحاً كبيرة وسريعة!

بالكويتي: أنسى الحصول على المعلومة المفيدة ببلاش أو بالميانه أو بالواسطة أو بالعشم أو بـ "الكلك"!



كبار الملاك الأذكىاء في الأسواق المالية العالمية الحرة لا يتركون أسهمهم تتهاوى لتكون هدفاً مغرياً للاستحواذ، بالتالي، يفقدون السيطرة على شركاتهم وتتبرخ أموالهم والأهم: «مصالحهم»، وعليه، فإنهم يدعمون ويرفعون أسهمهم لتكون في منطقة الأمان، أي بمنأى عن «الاستحواذ العدائي» أو «Hostile Takeover»!

هل تتوفر في بورصة الكويت هذه العقلية المهنية الرصينة التي تضحي لوضع شركاتها في "منطقة الأمان" التي ذكرناها في الفقرة السابقة؟



«محرقة الكفاءات»: لماذا تهرب العقول رغم الرواتب المجزية؟

بقلم - سيد ترهوني

مدير إدارة مخاطر

CMA, PMI-RMP



في مقالنا السابق 'فخ الرواتب'، أكدنا أن الرواتب ليست تكلفة... بل استثمار. لكن ماذا لو استثمرت في الرواتب، ومع ذلك تهرب الكفاءات من بين يديك؟ بصفتي متخصصاً في إدارة المخاطر، أرى أن الإجابة على هذا السؤال تكمن في خطر خفي لا يظهر في القوائم المالية ولا في تقارير الأداء، وهو ما أسميه 'مخاطر البيئة الطاردة'. إن وضع 'موظف كفاء' في 'بيئة عمل سامة' هو بالضبط كمن يغرس بذوراً نادرة في أرض غير صالحة وينتظر منها أن تثمر.

ليس كل من يرحل يقدم استقالته ويمشي؛ هناك من يرحل "ذهنياً" وهو جالس على مكتبه. الموظف الذي يشعر بعدم العدالة، أو غياب الرؤية، يتحول إلى "مؤدٍ للواجب" فقط (Quiet Quitter). هذا النوع من المخاطر هو الأصعب رصدًا، لأنه يضرب "الإنتاجية" في مقتل. الشركة تدفع 100% من الراتب، لكنها تحصل على 50% فقط من الطاقة والإبداع.

لذا، فإن إدارة المخاطر الذكية لا تقيس النجاح بساعات العمل، بل بمستوى "الارتباط الوظيفي" (-Engage ment)، لأنه المؤشر الحقيقي للعائد على الاستثمار في الرواتب.

ختاماً: أصلحو التربة قبل غرس البذور

الدرس الجوهري الذي يجب أن نستوعبه جميعاً هو أن الرواتب العالية قد تجذب الكفاءات، لكن "البيئة الصحية" هي وحدها التي تبقيهم. لا تلوموا الموظف الذي يهرب بجمله من سفينة لا يقدر ربانها قيمته. ابدأ اليوم واسأل نفسك: هل بيئتي جاذبة أم طاردة؟ الإجابة ليست في استطلاعات الرأي الشكلية، بل في بناء إطار عملي متكامل يقوم على تمكين القادة، وتبسيط الإجراءات، وتشجيع الاختلاف البناء. هذه ليست مجرد نصائح، بل هي خريطة طريق لبناء مستقبل مؤسستك. تذكروا دائماً: «الكفاءات مثل الطيور النادرة، لا تسكن إلا في الأشجار التي تمنحها الحرية والأمان.. فإذا ماتت الشجرة، رحلت الطيور، مهما كان القفص ذهبياً».

أسميه "ضريبة التعقيد" على أفضل عقولها. من منظور المخاطر، هذه الضريبة تصنف كـ "مخاطرة كفاءة" فمن المفترض أن يقضي الموظف المتميز وقته في خلق قيمة للمؤسسة، لكن عندما يجد نفسه غارقاً في روتين من الاجتماعات غير المنتجة ومطاردة التوقعات، فإنه يُصاب بالإحباط.

هذه "الضريبة الخفية" لا تظهر في أي تقرير مالي، لكن أثرها مدمر: قرارات بطيئة، فرص تُهدر، وروح ابتكار تم اغتيالها ببطء تحت وطأة الروتين. في النهاية، يبدأ الموظف الكفاء بالبحث عن بيئة أخرى تقدر "سرعة الإنجاز" بقدر ما تقدر "الراتب"، ليس لأنه كسول، بل لأنه يرفض أن يرى وقته يُهدر أمام عينيه.

خطر "الموافقة العمياء"

أخطر ما يصيب الشركات الكبرى هو أن تتحول ثقافتها إلى «ثقافة الصمت». حينما يتم توظيف الخبراء ودفع رواتب مجزية لهم، ثم يُطلب منهم فقط «تنفيذ الأوامر» دون نقاش. فإن الاستثمار في رأس المال البشري يُهدر.

عندما تحيط الإدارة نفسها بموظفين يقولون «نعم» دائماً خوفاً أو نفاقاً، فإنها تعطل أهم جهاز إنذار مبكر لديها. أنت تدفع للمستشار ليعطيك رأيه، فإذا أجبرته على الصمت، فأنت تحرق أموالك. التنوع في الآراء ليس «فوضى» بل هو «صمام أمان» يمنع القرارات الكارثية.

«الاستقالة الصامتة».. النزيف الخفي

في هذا المقال، سنحلل هذه الظاهرة من منظور إدارة المخاطر، ونستعرض العوامل الخفية التي تدفع الكفاءات للمغادرة رغم الإغراءات المادية. هذا التحليل لا يهدف فقط إلى تسليط الضوء على المشكلة، بل يقدم إطاراً عملياً لإدارة أحد أهم أصول المنظمة، ألا وهو 'البيئة الداخلية'.

الإدارة السامة: عندما يصبح المدير "أصلاً معطلاً"، هناك قاعدة ذهبية في علم الإدارة تقول: «الموظفون لا يتركون الشركات، بل يتركون المدراء». تشير الدراسات إلى أن ما يقارب 70% من أسباب ترك الموظفين للعمل مرتبطة بشكل مباشر بعلاقتهم بمديرهم المباشر، فالمدیر الذي يمارس "الإدارة المركزية الخائفة"، أو ينسب إنجازات فريقه لنفسه، أو يقتل روح المبادرة، يعتبر في علم إدارة المخاطر «أصل معطل» (Impaired Asset).

الشركة قد تدفع للموظف راتباً عالياً لشراء "عقله"، لكن المدير السيئ يجبر هذا الموظف على استخدام "يديه" فقط. هذا الهدر في استغلال الطاقات هو خسارة مالية مباشرة، لأنك تدفع ثمن "قدرات" لا يُسمح لك بالاستفادة منها.

«ضريبة التعقيد».. عندما تقتل الإجراءات الإنجاز

أحياناً، لا يكون السم في "الأشخاص"، بل في "النظام" نفسه. فالبيئة التي تتطلب موافقات لا تنتهي لإقرار فكرة بسيطة، أو تفرض إجراءات مطوّلة لا تضيف قيمة حقيقية، هي بيئة لا تحمي من المخاطر، بل تفرض ما



موازنة الجزائر لعام 2026 الأكبر تحول استراتيجي لبناء اقتصاد متنوع ومستدام

بقلم - ليما راشد الملا



مع نهاية عام 2025، دخلت الجزائر مرحلة اقتصادية جديدة تُعد من الأهم في تاريخها الحديث، بعد المصادقة على أكبر موازنة عرفتها البلاد منذ الاستقلال. ففي 15 ديسمبر، وقع رئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون قانون المالية لسنة 2026، بموازنة تجاوزت 135 مليار دولار، مسجلة زيادة تُقدَّر بنحو 8 مليارات دولار مقارنة بموازنة 2025. هذا الرقم القياسي لا يعني توسعاً في الإنفاق فقط، بل يعبر عن تحول عميق في الرؤية الاقتصادية للدولة الجزائرية.

لا يأتي على حساب البعد الاجتماعي، بل يسير بالتوازي معه.

الاستثمار... ركيزة التحول الحقيقي

في المقابل، حُصص مبلغ يناهز 31 مليار دولار للاستثمار العمومي، وهو الرقم الذي يُعد حجر الأساس في مشروع التحول الاقتصادي. هذه الاستثمارات موجهة أساساً نحو قطاعات استراتيجية، تشمل الصناعة التحويلية، الفلاحة، المناجم، والاقتصاد الرقمي، إضافة إلى مشاريع البنية التحتية الداعمة للإنتاج والتصدير.

ورغم تسجيل عجز متوقع، ترى الحكومة الجزائرية أن هذا العجز "مُتحكَّم فيه"، كونه موجهًا لتمويل التحول الهيكلي للاقتصاد، وليس مجرد نفقات استهلاكية. فالدولة تراهن على أن هذه الاستثمارات ستثمر نموًا مستدامًا على المدى المتوسط والبعيد.

تنويع الاقتصاد وكسر التبعية للمحروقات

العنوان الأهم لموازنة 2026 هو تنويع مصادر الدخل. فالجزائر تسعى بوضوح إلى كسر التبعية التاريخية لعائدات النفط والغاز، عبر تشجيع التصدير خارج قطاع المحروقات، وتبسيط النظام الجبائي، وتحسين مناخ الأعمال، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لم تعد موازنة 2026 عبارة عن وثيقة مالية لتنظيم الإيرادات والنفقات، بل تحولت إلى رؤية اقتصادية واضحة المعالم، يعلن دخول الجزائر مرحلة انتقالية نحو نموذج اقتصادي جديد. نموذج يقوم على تقليص الاعتماد على المحروقات، وبناء اقتصاد متنوع ومستدام، قادر على الصمود أمام تقلبات الأسواق العالمية والتحديات الجيوسياسية المتسارعة.

مؤشرات مالية تُترجم أولويات الدولة الاستراتيجية تفاصيل موازنة 2026 تكشف بوضوح توجهات السلطة التنفيذية. فقد حُصص نحو 45 مليار دولار للأجور، في خطوة تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتحسين القدرة الشرائية، خصوصًا في ظل الضغوط التضخمية العالمية. كما رُصدت 5 مليارات دولار لدعم المواد الأساسية، بما يؤكد استمرار التزام الدولة بحماية الفئات المتوسطة والضعيفة من تقلبات الأسعار.

ومن أهم ما حملته الموازنة، تخصيص 3 مليارات دولار لمنحة البطالة، يستفيد منها أكثر من مليوني جزائري، في إطار سياسة اجتماعية تُعد من الأوسع في المنطقة. هذا التوجه يؤكد أن التحول الاقتصادي

والشركات الناشئة.

كما تولي الدولة اهتمامًا خاصًا بالاقتصاد الرقمي، باعتباره أحد مفاتيح النمو في المستقبل، إلى جانب تطوير الفلاحة لتحقيق الأمن الغذائي، واستغلال الثروات المنجمية بشكل أكثر فعالية وقيمة مضافة.

آفاق النمو ورهان القطاعات غير النفطية

في هذا السياق، أكد وزير المالية الجزائري عبد الكريم بوزرد أن المؤشرات الاقتصادية إيجابية، متوقعًا أن يصل معدل النمو إلى 4.5% بحلول عام 2028، تقوده بالأساس القطاعات غير النفطية. هذا التصريح يعني تحولًا واضحًا في الخطاب الرسمي، حيث لم يعد النمو مرهونًا بأسعار النفط، بل بقدرة الاقتصاد الوطني على الإنتاج والتصدير وخلق فرص العمل.

اقتصاد سيادي لمستقبل مستقر

في المحصلة، تمثل موازنة 2026 أكبر من مجرد أرقام قياسية. إنها تعبير عن رؤية سياسية واقتصادية جديدة، تراهن على اقتصاد سيادي يضمن للجزائر استقلالية القرار، واستقرار التنمية، وقدرة أكبر على مواجهة الصدمات الخارجية.

النفط، في هذا النموذج الجديد، لم يعد هدفًا بحد ذاته، بل وسيلة انتقال نحو اقتصاد متنوع وأكثر توازنًا. وبين الطموح والتحديات، تبقى السنوات المقبلة الاختبار الحقيقي لنجاح هذه الرؤية، لكن المؤكد أن الجزائر وضعت، عبر موازنة 2026، حجر الأساس لمرحلة اقتصادية مختلفة، قد تعيد رسم موقعها في الخريطة الاقتصادية الإقليمية والدولية.

في المحصلة، لا تُقاس موازنة الجزائر لعام 2026 بحجمها القياسي فقط، بل بما تحمله من رؤية واضحة لمستقبل مختلف. فهي موازنة تسعى إلى تحقيق التوازن بين البعد الاجتماعي ومتطلبات التحول الاقتصادي، وتضع أسس اقتصاد أكثر تنوعًا واستقلالية. وبينما تبقى التحديات قائمة، فإن ما يميز هذه المرحلة هو وضوح الاتجاه والإرادة في الانتقال من اقتصاد يعتمد على الموارد إلى اقتصاد يقوم على الإنتاج والقيمة المضافة. هكذا، تفتح الجزائر صفحة جديدة في مسارها الاقتصادي، عنوانها الاستدامة، والسيادة، وبناء مستقبل أكثر استقرارًا للأجيال القادمة.





نشارك في رعاية ودعم العديد من الفعاليات والأنشطة على مدار عام 2025

البنك الأهلي الكويتي... مسؤولية اجتماعية لأثر إيجابي ومستدام

صقر آل بن علي: نجاحنا يرتبط بازدهار المجتمع ونسعى لتوفير الأدوات اللازمة للنجاح



تكريم البنك في بطولة النادي العربي لكرة القدم الرمضانية



جانب من تحضير الشنط المدرسية مع متطوعي لويك



جناح البنك في مؤتمر مستشفى الأميري لمرض السكري

رعاية فعاليات وأنشطة رياضية وتعليمية وثقافية وإنسانية مع شركاء في مختلف القطاعات

مصرفية مسؤولة في القطاع المصرفي داخل دولة الكويت...
الثقافة المالية

حرص البنك على استمرار برنامجه لنشر الثقافة المالية لدى الطلبة، بحيث قام بالعديد من الزيارات على مدار العام الدراسي للمدارس المنتشرة في مختلف مناطق دولة الكويت، من أجل تثقيف الطلبة من مختلف المراحل التعليمية مالياً ومصرفياً وتعريفهم على الخدمات والمنتجات المصرفية، وسبل الادخار وأهميته الكبيرة لديهم.

وأوضح آل بن علي أن البنك يولي أهمية كبيرة للتعليم ويتعاون مع مختلف المؤسسات التعليمية والمدارس من أجل تقديم ورش عمل توعوية على مدار العام والتي يستفيد منها مئات الطلبة وتسهم بزيادة معلوماتهم عن البنوك والخدمات المصرفية وأبرز الأساليب التي تساعد على إدارة وترتيب شؤونهم المالية بنجاح منذ الصغر.

واستمر البنك بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت ضمن إطار حملة لكن على دراية التوعوية المصرفية، بحيث قام بنشر محتوى الحملة المميز داخل فروعه وعبر موقعه الإلكتروني وتطبيقه على الأجهزة الذكية وصفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي، فضلاً عن المشاركة في العديد من المقابلات التلفزيونية والإذاعية للترويج للحملة وزيادة الثقافة المالية وتحقيق الشمول المالي لدى مختلف فئات المجتمع الكويتي.



صقر آل بن علي

وبطولات كرة القدم والتنس المتنوعة تأتي في ظل الشعبية الكبيرة للسيارات ولهاتين الرياضيتين في أوساط الشباب ومختلف فئات المجتمع الكويتي، ونفخر بمساهمتنا في نجاحها، ونحرص على تعزيز اهتمامنا بمختلف الرياضات في السوق الكويتي ونهدف للمشاركة في المزيد من الفعاليات مستقبلاً بما يساعدنا على الارتقاء بمكانتنا الرائدة كمؤسسة

يركز البنك الأهلي الكويتي على بناء خطة سنوية للمسؤولية الاجتماعية ضمن إيمانه بأن مسؤوليته تجاه المجتمع باتت خياراً رئيسياً للمساهمة في تحقيق الازدهار، وأن بناء الثقة مع العملاء والمجتمع يساعد على تعزيز مكانته كجهة رائدة في القطاع المصرفي داخل السوق المحلي.

ويشارك البنك خلال عام 2025 في رعاية العديد من الفعاليات والمؤتمرات والمعارض وتعاون مع العديد من الشركاء، للتعريف بالدور الكبير الذي يلعبه، وإظهار حرصه على ترك أثر إيجابي على مختلف المستويات، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وحل العديد من المشاكل والتحديات، وتوفير بيئة أكثر أماناً على مختلف المستويات.

وبهذه المناسبة، قال رئيس وحدة الاتصالات والعلاقات الخارجية في البنك الأهلي الكويتي صقر آل بن علي «مسؤوليتنا تجاه المجتمع لا تقتصر على تقديم الخدمات المالية فحسب، بل تمتد لتشمل إحداث أثر إيجابي ومستدام في حياة الأفراد، ونحن نؤمن بأن استقرار ونمو البنك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بازدهار المجتمع الذي نخدمه، ونسعى لتوفير الأدوات اللازمة لتحقيق النجاح في هذا الإطار».

وأوضح أن البنك يحرص على أن يكون من المبادرين الرئيسيين في مجال المسؤولية الاجتماعية، وينظر إلى المجتمع الذي يخدمه على أنه شريك رئيسي لنجاحه المستدام، مبيناً أنه يعمل على تقديم الدعم اللازم لترك أثر إيجابي لدى مختلف الشرائح وتعزيز قيم التعاون والتكافل بين جميع الجهات، ومبيناً أن برنامج البنك للمسؤولية الاجتماعية يعزز من التواصل المباشر مع مختلف الأعمار، ويسهم تحقيق التكافل على مختلف المستويات.

ونذكر أن البرنامج ركز خلال عام 2025 على وضع خطة للمسؤولية الاجتماعية واستثمر في رعاية العديد من الفعاليات والأنشطة الرياضية والإنسانية والصحية والتعليمية، معرباً عن إيمانه بأن دوره ونشاطه اليومي لا يقتصر على استقبال العملاء في الفروع، بل يمتد للمساهمة في تحقيق الأهداف المنشودة ومد يد العون والمساعدة في تلبية احتياجات مختلف الفئات في دولة الكويت.

أنشطة رياضية

ساهم البنك برعاية العديد من الفعاليات والأنشطة الرياضية على مدار عام 2025، ضمن اهتمامه الكبير بالرياضة التي تشكل محوراً رئيسياً في برنامجه للمسؤولية الاجتماعية، بحيث استمر برعايته للنادي العربي لكرة القدم، وشارك برعاية نهائي كأس سمو أمير البلاد لكرة القدم، ونهائي كأس سمو ولي العهد لكرة القدم، وبطولة النخبة العربية للتنس، وبطولة النادي العربي الرمضانية لكرة القدم، بالشراكة مع الاتحاد الكويتي لكرة القدم والاتحاد العربي للتنس.

كما شارك البنك في رعاية مهرجان نادي بورشه الكويت للسيارات، الفعالية التي تشهد نجاحاً كبيراً سنوياً ضمن اهتمامه بتعريف العملاء بالسيارات الجديدة لدى علامة بورشه، والتفاعل مع الشباب وعشاق القيادة والتميز في قطاع السيارات، ومواكبة التطورات على هذا الصعيد.

وقال آل بن علي «رعاية مهرجان نادي بورشه الكويت



برنامج رمضاني حافل بالأنشطة لتوزيع وجبات الإفطار والسلال الغذائية في مختلف المناطق

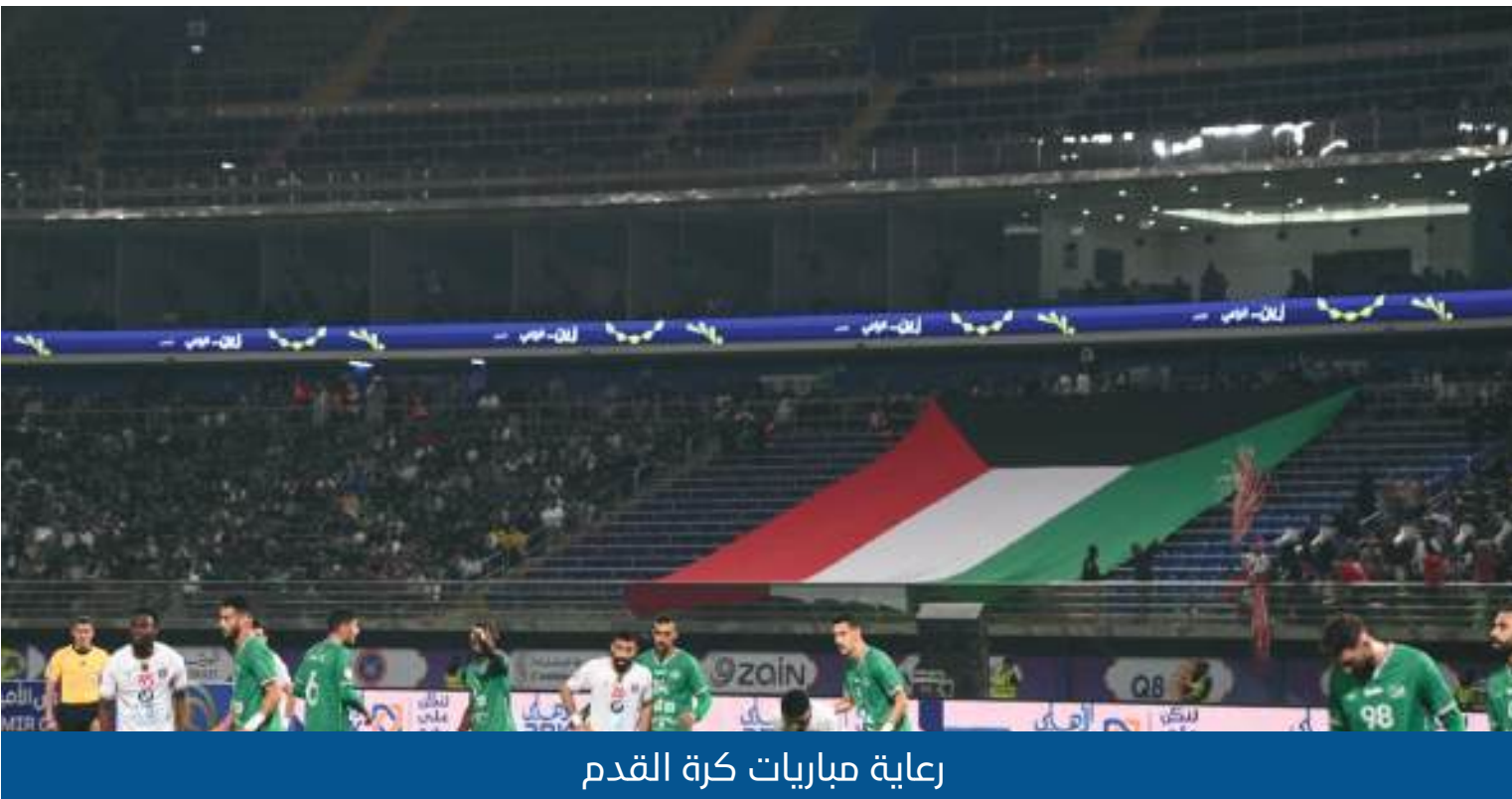
دعم التعليم عبر إقامة ورش عمل للطلبة في المدارس وتوزيع القرطاسية والمستلزمات المدرسية



رعاية بطولة النخبة العربية للتنس



جناح البنك في مهرجان نادي بورشه الكويت



رعاية مباريات كرة القدم

رعاية بطولات كأس سمو الأمير وولي العهد والاستمرار برعاية النادي العربي لكرة القدم



لقطة جماعية في حفل مدرسة هوب لذوي الاحتياجات

العام والخاص من أجل تحقيق الأهداف المنشودة على مختلف المستويات، مبيناً أن هذه الأنشطة تساعد البنك على ضمان النجاح والاستدامة في تحقيق الخطط الموضوعة وفق التوقعات.

الارتقاء بالمستوى التعليمي في مختلف المراحل في الدولة». واختتم آل بن علي أن البنك الأهلي الكويتي سيواصل العمل في الفترة المقبلة على تطوير برنامجه للمسؤولية الاجتماعية، وسيتعاون مع المزيد من الجهات في القطاعين

وصرح آل بن علي «نفخر بمساهمتنا القيمة في دعم الحملة التوعوية الأبرز محلياً، ونضع إمكاناتنا كافة في سبيل نجاح الحملة بتحقيق أهدافها المنشودة، والتي تتضمن التعريف بالحلول والخدمات المصرفية المتنوعة، وأنواع الحسابات والبطاقات والقروض المصرفية، والخدمات الرقمية وخدمات ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم.

فعاليات صحية

تعاون البنك مع مستشفى الأميري والعديد من المستشفيات والمراكز الصحية في دولة الكويت، وشارك برعاية العديد من المؤتمرات الصحية حول مرض السكري، لمواكبة التطورات على الصعيد الطبي والصحي.

وذكر آل بن علي «يهدف البنك من خلال دعم الفعاليات الصحية إلى المساهمة في الحفاظ على صحة جميع المواطنين والمقيمين في السوق الكويتي، وتشجيعهم على اعتماد نمط حياة صحي، وتعريفهم على أبرز سبل الوقاية من الأمراض، مما يساهم في الارتقاء بمكانة دولة الكويت على المؤشرات الصحية والتنموية».

أنشطة رمضان

واصل البنك برنامجه الحافل في شهر رمضان المبارك، بحيث قام بتوزيع وجبات الإفطار والسلال الغذائية بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي، وقدم إعلاناً رمضانياً للإضاءة على قيم الخير والعطاء التي يتميز بها الشهر الفضيل.

ورعى البنك أيضاً فعالية القرقيعان في مدرسة هوب لذوي الاحتياجات الخاصة، وأسهم برسم البسمة على وجوه الطلبة. وأكد آل بن علي أن البنك الأهلي الكويتي حريص على تنفيذ برنامجه الرمضاني سنوياً، ويلتزم بالتواجد في العديد من المناطق خلال التوزيع على مدار الشهر بمشاركة العديد من المتطوعين، مما يساهم في إبراز القيم التي تميزه والتي تركز على التفاعل مع المجتمع وتلبية احتياجات مختلف الشرائح والتعاون مع مختلف الجهات في القطاعين العام والخاص بما يعكس دوره في الارتقاء بالعمل الإنساني في دولة الكويت.

دعم التعليم

ساهم البنك برعاية جائزة الدكتور جواد بهبهاني لأبحاث طب الأسنان، وغيرها من مشاريع التخرج، ضمن اهتمامه بالبحث العلمي وتبسيط الضوء على الدور الكبير الذي يلعبه الطلبة والباحثين في الإضاءة على المواضيع المهمة في مختلف القطاعات داخل الدولة.

وتعاون البنك مع العديد من المدارس والجهات لدعم التعليم، بحيث قدم الرعاية لإقامة المزرعة العمودية في مدرّس الكويت الإنكليزية، وتعاون مع مؤسسة لويك في توزيع القرطاسية واللوازم الدراسية الأساسية للطلبة، مما يساهم في مساعدتهم على بدء العام الدراسي بنجاح.

وأوضح آل بن علي «دعم التعليم يحظى بأولوية لدينا نظراً لدوره الأساسي في تشكيل مستقبل دولة الكويت وإعداد أجيال جديدة للعمل في مختلف القطاعات، وسنواصل في الفترة المقبلة المشاركة في العديد من الفعاليات التي تساهم في

نجاح إقليمي في الكويت والإمارات والسعودية وقطر

كامكو إنفست تدير 14 صفقة في أسواق رأس مال الدين بقيمة 7.0 مليارات دولار أمريكي في عام 2025



زين الدين:

• قمنا ببناء منصة متكاملة لأسواق رأس مال الدين تمكّن العملاء والمستثمرين من تحقيق أهدافهم، وتعزيز الشراكات المستدامة

حلول تمويلية متقدمة وتوسيع مشاركتنا في الإصدارات الإقليمية، في ترسيخ مكانة كامكو إنفست كقوة رائدة في أسواق الدين على مستوى المنطقة“.

وبفضل قدرتها على التكيف مع البيئة التنظيمية والاقتصادية المتغيرة في دول مجلس التعاون الخليجي، قدمت كامكو إنفست حلولاً مبتكرة تلبي احتياجات مجموعة واسعة من المصدرين عبر مختلف القطاعات. ومن خلال مواءمة خدماتها مع اتجاهات التنمية الإقليمية وطلبات المستثمرين، تواصل الشركة الوفاء بوعودها والمساهمة في نمو أسواق الدين.

وقال عمر زين الدين، رئيس تنفيذي لأسواق رأس مال الدين: “يسعى فريق أسواق رأس مال الدين في كامكو إنفست إلى دعم النمو المستمر في أسواق رأس المال الإقليمية من خلال تلبية الاحتياجات المتطورة للمصدرين المحليين والإقليميين. ومن خلال خبرتنا الواسعة وسجلنا المتميز، قمنا ببناء منصة فعّالة تمكّن العملاء والمستثمرين من تحقيق أهدافهم، وتعزيز الشراكات المستدامة، والتعامل مع متغيرات السوق. ومع تطور السوق، نتطلع إلى استكشاف فرص جديدة في أسواق الدين والمساهمة في تطوير المنظومة المالية في الكويت والمنطقة“.

واختتم الشارخ قائلاً: “نفخر بالتعاون مع مؤسسات دولية رائدة كمدراء إصدار مشتركين في الإصدارات المحلية والإقليمية المقومة بالدولار الأمريكي. ونشكر عملاءنا على الثقة التي أولونا إياها، ونؤكد التزامنا بتسخير خبراتنا وشبكة علاقاتنا القوية لدعم النمو الاقتصادي في المنطقة ومواكبة البيئة المتغيرة لأسواق الدين“.

تجدر الإشارة إلى أن كامكو إنفست حازت خلال العام على جائزة أفضل بنك استثماري في الكويت - أسواق الدين ضمن جوائز التميز من يورو موني لعام 2025، تقديرًا لأدائها القوي وسجلها الحافل في إدارة صفقات أسواق الدين لصالح شركات وبنوك محلية وإقليمية.



الشارخ:

• نفخر بعملائنا جنباً إلى جنب مع مؤسسات دولية رائدة كمدير إصدار مشترك في الإصدارات المحلية والإقليمية المقومة بالدولار الأمريكي.

خلال مساعدة العملاء على تجاوز التحديات المتعلقة بأدوات الدين وتقديم حلول مصممة لتلبية احتياجاتهم التمويلية المتنوعة.

وشهدت أسواق الدين في دول مجلس التعاون الخليجي مستويات قياسية في عام 2024، وحافظت الإصدارات على مستوياتها المرتفعة خلال عام 2025، مسجلة إجمالي 207 مليارات دولار أمريكي. وارتفعت إصدارات الشركات إلى مستوى قياسي جديد بلغ 128.6 مليار دولار أمريكي في عام 2025 مقارنة بـ 108.2 مليارات دولار أمريكي في عام 2024، بينما انخفضت الإصدارات الحكومية من 98.6 مليار دولار أمريكي إلى 77.9 مليار دولار أمريكي. وارتفع إجمالي إصدارات السندات إلى 125.2 مليار دولار أمريكي في 2025 مقارنة بـ 106.2 مليارات دولار أمريكي في 2024، بينما انخفضت إصدارات الصكوك إلى 81.4 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 100.6 مليار دولار أمريكي في عام 2024.

وعلى مستوى الدول، واصلت السعودية تصدرها للإصدارات في المنطقة رغم انخفاضها إلى 82.0 مليار دولار أمريكي في عام 2025 مقارنة بـ 100.3 مليار دولار أمريكي في 2024. وحافظت الإمارات على مستويات مرتفعة بلغت 64.9 مليار دولار أمريكي، بينما شهدت قطر انخفاضاً بنسبة 21.7% لتصل إلى 22.1 مليار دولار أمريكي. وسجلت الكويت أعلى نمو في الإصدارات على مستوى دول الخليج بعد إقرار قانون الدين العام، حيث بلغت الإصدارات 20.5 مليار دولار أمريكي في 2025 مقارنة بـ 2.6 مليار دولار أمريكي في 2024.

وقال عبدالله محمد الشارخ، رئيس قطاع الأسواق والاستثمارات المصرفية: “نواصل التزامنا بتعزيز سجل إنجازاتنا وتحقيق مستويات غير مسبقة من حيث قيمة الصفقات المنجزة. وقد ساهم تركيزنا المستمر على بناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء، إلى جانب ابتكار

أعلنت كامكو إنفست، شركة مالية إقليمية غير مصرفية تدير أصولاً لصالح العملاء تعد من الأكبر حجماً في المنطقة، عن نجاحها في قيادة وإدارة 14 صفقة في أسواق رأس مال الدين بقيمة إجمالية بلغت 7.0 مليارات دولار أمريكي في عام 2025. شملت هذه الصفقات ثلاثة عشر إصداراً من السندات والصكوك بقيمة 6.7 مليارات دولار أمريكي لصالح مؤسسات مالية وشركات في الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، بالإضافة إلى صفقة لإدارة السيولة بقيمة 304 مليون دولار أمريكي لصالح شركة كويتية.

وقد نجح فريق أسواق رأس مال الدين في كامكو إنفست في لعب دور مدير الإصدار المشترك لستة إصدارات سندات بقيمة 2.9 مليار دولار أمريكي، وسبعة إصدارات صكوك بقيمة 3.8 مليارات دولار أمريكي. وشكلت الإصدارات الكويتية الحصة الأكبر بقيمة 3.3 مليارات دولار أمريكي، موزعة بين إصدارات بالدولار الأمريكي والدينار الكويتي لصالح بنوك كويتية رائدة، تلتها الإمارات بثلاثة إصدارات بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي، ثم السعودية بإصدارين بقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي، وقطر بإصدار واحد بقيمة 500 مليون دولار أمريكي.

وفي الكويت، شارك الفريق في سبع إصدارات بقيمة 3.3 مليارات دولار أمريكي، تضمنت إصدارين مقومين بالدينار الكويتي وخمسة إصدارات مقومة بالدولار الأمريكي لصالح أبرز البنوك الكويتية، مما يعكس الحضور القوي والتأثير الكبير لفريق أسواق رأس مال الدين في السوق المحلي.

ومنذ إطلاق منصة أسواق رأس مال الدين، لعبت كامكو إنفست دوراً محورياً في إدارة أكثر من 27.2 مليار دولار أمريكي من خلال إصدارات أدوات الدين التقليدية والإسلامية في جميع دول مجلس التعاون الخليجي. وقد عززت مشاركتها في الإصدارات الكبرى للشركات الإقليمية مكانتها كجهة استشارية موثوقة في هذا المجال، من

«بوبيان» يُكرم 480 من موظفيه المتميزين

الحاصلين على شهادات مهنية دولية

تكريم المشاركين في مبادرات إدارة التدريب والتطوير لسنة 2025



عادل الحماد ومطلق الغملدس وعبدالعزیز الرومي يكرمون أحد موظفي الخدمات المصرفية الخاصة



عادل الحماد وعبدالعزیز الرومي مع فريق إدارة التدريب والتطوير بالبنك

عادل الحماد: التكريم يعكس حرص بوبيان على تقدير جهود موظفيه والاحتفاء بتميزهم



عبد السلام الصالح وعلي الأنصاري ومحمد الجاسر الفائز وعبدالعزیز الرومي خلال تكريم أحد موظفي مجموعة الخدمات المصرفية للشركات



عبد السلام الصالح وعادل المطيري وعبدالعزیز الرومي خلال تكريم عدداً من موظفي مجموعة الخزانة

عبدالعزیز الرومي: كفاءات بوبيان الوطنية ركيزة أساسية للريادة والتميز



منى الدعيج وعبدالعزیز الرومي خلال تكريم أحد موظفي مجموعة متابعة الالتزام والحوكمة المتميزين



عبدالله المحري وعبدالله الخزام وعبدالعزیز الرومي أثناء تكريم أحد موظفي مجموعة تقنية المعلومات

في بنك بوبيان، حيث ينطوي تحتها عدداً من الأكاديميات المتخصصة التي بدأت في تنفيذ برامجها منذ عام 2021، وتهدف إلى تطوير مهارات الموظفين في مجالات متعددة تشمل العمل المصرفي والتكنولوجيا والخدمات الرقمية والقيادة وإدارة الأعمال، بما يعزز من جاهزية الكوادر الوطنية لمساراتهم المهنية ويدعم تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك. كما تتميز بشراكاتها التدريبية الدولية مع مؤسسات تعليمية عالمية مرموقة، إلى جانب التعاون مع جامعات محلية وحصول عدد من الأكاديميات والبرامج على اعتمادات وجوائز متخصصة تعكس جودة المحتوى التدريبي وفاعلية مخرجاته، مما كان له أثر مباشر على الأداء المؤسسي.

في القطاع المصرفي، موضحاً أن إسهام الموظفين في التدريب الداخلي وبرامج التدريب الصيفي والمبادرات التعليمية حافظ على مستويات الأداء المتميزة، وخلق أثراً إيجابياً ملموساً داخل البنك. وأكد الرومي أن الحفاظ على هذا المستوى من التميز يتطلب مواصلة الالتزام بثقافة التعلم المستمر والعمل بروح الفريق الواحد واستثمار الخبرات المتراكمة في إعداد كوادر وطنية قادرة على قيادة المرحلة المقبلة بثقة وكفاءة، بما يساهم في تعزيز المكانة التنافسية للبنك محلياً وإقليمياً، مؤكداً أن هذا التميز هو ثمرة جهود مشتركة تستحق التقدير. **Boubyan Business School** وتعد Boubyan Business School المظلة الإستراتيجية لمنظومة التدريب والتطوير

والدولية، لتمكين الموظفين من الوصول إلى مستويات احترافية متقدمة والحفاظ على هذا المستوى من التميز ومواصلة الأداء بنفس الزخم والطموح خلال المرحلة المقبلة.

قيادة المرحلة المقبلة

من جانبه، أكد مساعد مدير عام مجموعة الموارد البشرية، عبدالعزیز الرومي، أن هذا التكريم يعكس ثقافة مؤسسية راسخة تؤمن بأن التميز الحقيقي لا يتوقف عند حدود الإنجاز الفردي، بل يمتد إلى مشاركة المعرفة ودعم الآخرين وبناء منظومة تعلم مستدامة.

وأضاف أن Boubyan Business School وفرت بيئة تدريبية متكاملة للموظفين مكنتهم من تطوير مهاراتهم وتوسيع مداركهم ومواكبة التحولات المتسارعة

في إطار التزامه الراسخ بتقدير الجهود الاستثنائية والاستثمار المستدام في رأس المال البشري، احتفى بنك بوبيان بتخريج دفعة جديدة من Boubyan Business School لعام 2025، إلى جانب تكريم 382 من موظفيه المتميزين الحاصلين على شهادات مهنية دولية معتمدة، إضافة إلى 98 من الموظفين الذين أسهموا بدور فعال في تقديم الدورات التدريبية الداخلية ودعم برامج التدريب الصيفي والمشاركة في مبادرات إدارة التدريب والتطوير، وذلك خلال حفل خاص أقيم بحضور الإدارة التنفيذية وكبار مسؤولي البنك.

يأتي هذا التكريم ليعكس حرص بنك بوبيان على تقدير جهود موظفيه والاحتفاء بتميزهم، كونهم ركيزة أساسية نحو بناء بيئة عمل محفزة قادرة على استدامة الأداء العالي وتعزيز مكانة البنك الريادية وإنجازاته على المستويين المحلي والإقليمي.

تقدير للجهود وروح الفريق

وبهذه المناسبة، أعرب مدير عام مجموعة الموارد البشرية في بنك بوبيان، عادل الحماد، عن بالغ تقديره واعتزازه بجهود موظفي البنك، مؤكداً أن هذا التكريم يمثل رسالة شكر وامتنان مستحقة لكوادر أثبتت قدرتها على صناعة الفارق وتحقيق التميز، وأسهمت بجهودها المخلصة في دعم مسيرة البنك وتعزيز مكانته الريادية. وأضاف أن أهم ما يميز بيئة العمل في بوبيان هو ثقافة العمل الجماعي وروح الفريق، حيث تتكامل الجهود ضمن منظومة واحدة قادرة على تبادل الخبرات وتبني الممارسات الرائدة بما يحقق أثراً مؤسسياً ملموساً ويعزز استدامة الأداء ويدعم تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.

وأوضح أن الكفاءات الوطنية تمثل الركيزة الأساسية لمسيرة الريادة والنجاح المستمرين في بوبيان، لافتاً إلى أن الاستثمار في التعلم وبناء القدرات ليس هدفاً بحد ذاته، بل وسيلة لتعزيز ثقافة الابتكار والارتقاء بجودة الخدمات والحلول المصرفية، بما ينعكس إيجاباً على تجربة العملاء.

واختتم الحماد مؤكداً أن بنك بوبيان سيواصل الاستثمار في تطوير كوادره البشرية من خلال Boubyan Business School وشراكات البنك التدريبية المحلية

إنجازات نوعية في البنية الرقمية وبرامج تمكين الشباب والاستدامة والرياضة وريادة الأعمال

«زين الكويت» تقود ريادة التكنولوجيا وتبقى الأقرب للمجتمع في 2025

5 جوائز عالمية من Ookla
Speedtest و7 تتويجات
إقليمية و4 جوائز إبداعية

إطلاق 5G Advanced
وتمكين إنجاز تقني طبي
باسم الكويت في «غينيس»



الرئيس التنفيذي لزين الكويت نواف الغربللي يتسلم إحدى جوائز زين الإقليمية



زين في 2025.. تواصل دائم، حياة أجمل



الشركة تضع تمكين الشباب وصقل مهاراتهم في مقدمة أولوياتها



المبادرون المشاركون في Zain Great Idea في كاليفورنيا خلال رحلة وادي السيليكون

المسابقات عبر شراكاتها الاستراتيجية الممتدة مع الاتحاد الكويتي لكرة القدم، حيث كرّمت اللاعبين المتألقين وقدمت جوائز تحفيزية تُعد الأكبر في تاريخ الدوري بإجمالي يفوق 60 ألف دينار كويتي في الموسم، بما يرفع مستوى التنافس ويضيف حماساً متجدداً للجماهير ويعكس التزامها بتطوير الرياضة محلياً.

وامتداداً لدورها في الوقوف خلف "الأزرق" وجماهيره، سَيرت زين رحلات جوية إلى الدوحة بالتعاون مع الاتحاد الكويتي لكرة القدم والخطوط الجوية الكويتية لمساندة المنتخب في بطولة كأس العرب، في مبادرة جسدت قيمة الجمهور في صناعة الإنجاز ومشاركة فرحة التأهل.

كما وسّعت زين دعمها للرياضات المتنوعة بتجديد شراكاتها الاستراتيجية مع أكاديمية رافا نادال العالمية للمرة الثالثة لدعم صناعة جيل محترف من الرياضيين الكويتيين وفق أفضل المعايير،

ففتّي مُشغلي الاتصالات ومُزوّدي خدمات الإنترنت اعتماداً على أصوات المستهلكين، وعلى المستوى الإبداعي، أضافت زين أربع جوائز ضمن جائزة الكويت للإبداع عن أعمالها الفنية والإعلامية التي جمعت قوة الرسالة وجودة التنفيذ والأثر المجتمعي.

شريك فاعل في دعم الرياضة

عزّزت زين حضورها كشريكٍ رئيسي للرياضة الكويتية والخليجية عبر محطاتٍ جُبرى كان أبرزها نجاح شراكاتها الرسمية مع بطولة «خليجي زين 26» التي احتضنتها الكويت بصورة استثنائية، من خلال سلسلة فعاليات وتجارب جماهيرية ومناطق مشجعين ومبادرات تفاعلية أسهمت في إبراز البطولة بأفضل صورة تنظيمياً وإعلامياً وبشهادة الأشقاء المشاركين.

وعلى مستوى المنافسات المحلية، واصلت زين دعمها للكرة الكويتية من خلال "دوري زين" وكأس سمو الأمير وغيرها من

واصلت زين الكويت خلال العام 2025 ترجمة استراتيجيتها 4WARD – التقدّم بغاية (تواصل دائم.. حياة أجمل) إلى واقع ملمس حياة الناس، عبر نهج قاده الابتكار ووضع القرب من المجتمع في صميم كل ما قدّمته، حيث حرصت الشركة انطلاقاً من مكانتها كشريكٍ وطني فاعل على أن تكون مبادراتها المجتمعية وحلولها الرقمية امتداد لالتزامها بخلق قيمةٍ مستدامة ودعم الأولويات التنموية في البلاد.

وعلى مدار العام، اعتمدت زين مساراً استراتيجياً متكاملاً وازن بين الريادة في الخدمات الرقمية وبين دورها الإنساني والاجتماعي، لتبقى الأقرب إلى مختلف شرائح المجتمع، من خلال شراكاتٍ ومبادراتٍ عزّزت التمكين، ورَسّخت ثقافة العطاء، ودعمت الابتكار، وأسهمت في رفاه المجتمع واستدامته.

وفي هذا التقرير، نُسلط زين الضوء على أبرز محطات 2025 التي عكست هذا الالتزام وحوّلتها إلى أثر ملموس على أرض الواقع:

ريادة التكنولوجيا والتميّز التشغيلي

واصلت زين تعزيز ريادتها في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عبر استثمارات نوعية في البنية التحتية الرقمية، كان أبرزها إطلاق شبكة الجيل الخامس المُتقدّم (5G-A) بما يدعم الطلب المتزايد على البيانات وتطبيقات المدن الذكية وإنترنت الأشياء، ويُمهد لتبني التقنيات القادمة.

وعلى مستوى الأثر الوطني، كانت زين جزءاً رئيسياً من إنجاز الكويت التاريخي في موسوعة غينيس عبر جراحة روبوتية عابرة للقارات هي الأبعد عالمياً بين الكويت والبرازيل، اعتماداً على ربط دولي عالي السعة مكن تنفيذ الإجراء بدقة واعتمادية، بما فتح آفاقاً أوسع لازدهار الطب الرقمي.

وتأكيداً على توجهها نحو "شبكات أذكى"، أطلقت زين المساعد الرقمي لمهندسي المواقع اللاسلكية كأول تطبيق من نوعه إقليمياً في التشغيل والصيانة، ليسهم في تحليل الأعطال واقتراح حلول فورية عبر التفاعل باللغة الطبيعية باستخدام الذكاء الاصطناعي.

وفي المسار نفسه، دفعت زين بتحوّلها التشغيلي عبر مشروع الترقية الرقمية لنظام دعم الأعمال BSS بهدف رفع كفاءة العمليات، وتسريع نمو الخدمات، وإثراء تجربة العملاء عبر قدرات أكثر مرونة وذكاءً في تطوير المنتجات وإدارتها.

كما وسّعت الشركة آفاق الابتكار الشبكي لنشر أول تجربة OpenRAN سحابية في الكويت، ما عزّز مرونة الشبكة وكفاءتها وقابليتها للتوسّع، ودعم تسريع تقديم الخدمات ضمن بيئة تشغيل أكثر انفتاحاً واعتمادية.

جوائز عالمية وإقليمية

شهد العام 2025 محطات تقديرية بارزة أكدت ريادة زين في السوق الكويتي على المستويات التشغيلية والرقمية وخدمة العملاء، إذ تُوجت بخمس جوائز عالمية من Ookla Speedtest لتؤكد مكانتها كالأفضل والأسرع والأفضل تجربة في الكويت عبر عدة فئات شملت الأداء والسرعة وتجربة الفيديو والألعاب وتقنية الجيل الخامس.

وفي إطار التقدير الإقليمي، حصدت زين جائزتي "أفضل شركة اتصالات في الكويت" و"الأفضل في التحوّل الرقمي" من مؤسسة International Finance للمرة السادسة، بما يعكس استمرار تميزها في قيادة الابتكار وتطوير التجربة الرقمية، بالإضافة إلى ثلاث جوائز من Telecom Review تقديراً لتمييزها في الجيل الخامس المُتقدّم وتجربة الشبكة وحلول التحوّل الرقمي عبر أنظمة دعم الأعمال.

كما واصلت الشركة الحفاظ على صدارتها في مؤشر Service Hero لرضا العملاء للمرة الثالثة عشرة، بتحقيق المركز الأول في



شراكات رياضية كبرى وتجارب جماهيرية في «خليجي زين 26» و«دوري زين»



زين الشهور.. أكبر حملة رمضانية من نوعها في الكويت



خليجي زين 26.. نسخة استثنائية من البطولة الأقرب لشعوب الخليج

Zain Great Idea توسّع إقليمياً ومنظومة متكاملة لتعزيز الابتكار وبناء القدرات



زين واصلت حماية البيئة الكويتية وترسيخ ثقافة الاستدامة



فريق العلاقات والشؤون المؤسسية بذل جهوداً كبيرة في إنجاح مبادرات الشركة خلال العام



وزير الصحة د. أحمد العوضي وبدر الخرافي يتابعان العملية الجراحية الروبوتية عن بُعد

وفي رياضة البادل، رعت زين بطولات Zain Edition في الكويت وBPC TOUR في ماربيلا بما يعزز حضور الكويت الرياضي ويخاطب شغف الشباب، إلى جانب دعم بطولات الفروسية والخيول المختلفة.

تمكين الشباب والشراكات المجتمعية

واصلت زين الاستثمار في تمكين الشباب وبناء المهارات الرقمية عبر شراكات تعليمية نوعية، أبرزها تعاونها الاستراتيجي مع أكاديمية CODED في برامج متخصصة عززت جاهزية الطلبة لسوق العمل الرقمي، حيث شهد العام اختتام النسخة الثانية من برنامج Academy X الذي درّب أكثر من 500 طالبة.

كما اختتمت زين الموسم الرابع من مبادرة «الكويت تُبرمج» التي خرّجت أكثر من 1000 طالب وطالبة بما يعكس مساراً متنامياً لبناء قاعدة وطنية قادرة على قيادة الابتكار الرقمي.

وفي إطار ربط التعليم بالتجربة العملية، واصل برنامج زين الصيفي في موسمه السادس تقديم نموذج تدريبي مختلف مزج بين التوجيه والتطبيق الميداني ضمن مسارات متنوعة شملت التدريب في أفرع زين وشركاء البرنامج، ومنهم كويت نيوز وكويت تايمز، إلى جانب المسار التشغيلي والتقني مع الشريك الجديد V-Thru، مع ورش تنمية مهارات بالشراكة مع إنجاز الكويت.

واحتفت زين بمرور 10 أعوام على دعمها لبرنامج «مُكِّن» لريادة الأعمال الاجتماعية ضمن شراكاتها مع لويك لأكثر من 21 عاماً، تأكيداً لالتزامها بصناعة مسارات مبكرة للابتكار والمسؤولية المجتمعية لدى الطلبة، كما اختتمت النسخة الرابعة من «كن-تنين» عبر رحلة تدريبية مكثفة تسهم في تحويل الأفكار إلى نماذج أعمال قابلة للنمو والأثر.

وامتداداً لشراكاتها الاستراتيجية مع إنجاز على مدى 20 عاماً، دعمت زين مسابقة «برنامج الشركة» بمشاركة 200 طالب وطالبة، إلى جانب مواصلة دعمها لمسارات الاستدامة وريادة الأعمال عبر مبادرة «إبطال الاستدامة» التي تستهدف تأهيل 150 جامعياً لتحويل التحديات البيئية والاجتماعية إلى فرص ريادية قابلة للتوسع.

حملة «زين الشهور» الرمضانية

خلال شهر رمضان المبارك، جذّبت زين حضورها المجتمعي عبر حملتها الرمضانية السنوية «زين الشهور» التي تُعد من أبرز وأوسع الحملات المجتمعية في الكويت، حيث تواصلت يومياً حتى عيد الفطر عبر باقة برامج تطوعية وخيرية وإنسانية ودينية جسّدت قيم العطاء والتكاتف.

وتنوّعت محطات الحملة بين مبادرات غذائية ومجتمعية وتراثية، إذ قدمت موائد «زين الشهور» أكثر من 40 ألف وجبة للصائمين في أكثر من موقع وعلى مدار الشهر، إلى جانب مبادرة السلال الغذائية التي وُرّعت عبر شركاء رسميين لدعم الأسر المتعففة.

وامتدت الحملة لتشمل برامج تُعزّز الهوية والقيم والبهجة، عبر «قرقيعان زين» وفعالياته المتعددة التي استهدفت الأطفال وذوي الهمم في دور الرعاية والمستشفيات والمراكز المتخصصة، إضافة إلى مسابقة حفظ القرآن الكريم التي شهدت مشاركة نحو 500 شاب وشابة.

واختتمت زين هذه المحطات بعرض «زين التي لا تخاف» على مسرح الأرينا كويت خلال عيد الفطر، ليقدم تجربة فنية بصرية على أكبر مسرح دائري للطفل في العالم، ضمن رسالة ترفيهية تربوية تلامس الأسرة وتدعم المحتوى المحلي.

تعزيز منظومة الابتكار وريادة الأعمال

رسّخت زين موقعها كمُحرّك رئيسي لمنظومة الابتكار وريادة الأعمال في الكويت والمنطقة عبر برنامجها الرائد لتسريع الشركات التكنولوجية الناشئة Zain Great Idea، الذي تُوجّ دولياً بجائزة «القوة الناشئة في عالم الأعمال» في باريس من قبل

غرفة التجارة الدولية وMind the Bridge، في اعتراف عالمي بإثر البرنامج الممتد لأكثر من 15 عاماً في تسريع الشركات التكنولوجية الناشئة.

وشكل توسّع البرنامج إقليمياً في 2025 محطة فارقة، إذ فُتحت المشاركة لأول مرة أمام رؤاد الأعمال من ستة أسواق، بدعم من Zain Ventures وZain TECH لتوفير مسارات أقوى نحو التوجيه والتمويل والتوسع، مع إبراز الأثر التراكمي للبرنامج في تمكين أكثر من 7000 رائد أعمال وتنظيم أكثر من 110 معسكرات تدريبية، وجذب استثمارات تجاوزت 135 مليون دولار خلال السنوات الخمس الماضية.

وتأكيداً لالتزامها بتطوير المهارات المستقبلية وبناء جيل يقود التحول الرقمي، واصلت زين شراكاتها مع المبادرات التعليمية والتقنية تحت مظلة «وطن الابتكار»، حيث استمرت بدعم المسابقة الوطنية للروبوتات للعام الثاني على التوالي، بمشاركة تجاوزت 800 طالب وطالبة، وتأهلت فرق منها لبطولة العالم للروبوتات. كما اختتمت بنجاح شراكاتها في برنامج TechEdge بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وبنك الكويت الوطني وجامعة سنغافورة الوطنية، لتطوير مهارات الكويتيين في مجالات الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات والأمن السيبراني والحوسبة السحابية. وامتداداً لهذا النهج، اختتمت زين الموسم الثالث من معسكر «وطن الابتكار» الصيفي بتمكين قرابة 2600 طفل وطفلة عبر تجارب تفاعلية في الروبوتات والذكاء الاصطناعي والطباعة ثلاثية الأبعاد والإلكترونيات والطاقة المتجددة.

وفي محور الشمول وتمكين المرأة، واصلت زين تطوير مبادراتها «المرأة في التكنولوجيا» كجزء رئيسي من استراتيجية المجموعة في الاستدامة والتنوّع والشمول والإنصاف، حيث استقطبت المبادرة أكثر من 550 مشاركة عبر مسارات تدريب وتوجيه وتطبيق عملي، مع مخرجات مباشرة شملت انتقالات وظيفية نحو أدوار تقنية وفرص توظيف وشهادات دولية في الأمن السيبراني، إلى جانب تعزيز الشمولية بمشاركة طالبات من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ترسيخ ثقافة الاستدامة

واصلت زين تعزيز موقعها كمؤسسة تقود الاستدامة بحلول عملية جمعت بين التكنولوجيا والشراكات الوطنية، حيث فعّلت مبادرات بيئية ميدانية حوّلت الوعي إلى أثر قابل للقياس، مثل توظيف الروبوت الذكي BeBot لتنظيف الشواطئ للمرة الثانية على التوالي، كحل مبتكر يعمل بالطاقة المتجددة لتنقية الرمال والتقاط النفايات المدفونة.

وعلى مستوى إزالة الكربون من العمليات وسلاسل التوريد، أصبحت زين أول مشغل اتصالات في الكويت يعتمد خدمة DHL GoGreen Plus لتقليل الانبعاثات الناتجة عن الشحن الجوي عبر استخدام وقود الطيران المستدام، في خطوة تدعم مسارها نحو خفض الأثر البيئي والالتزام بخطط الوصول إلى صافي انبعاثات صفري بحلول 2050.

كما دعمت زين منظومات الاقتصاد الدائري عبر شراكاتها مع حاضنة ECO ضمن مبادرة «معاً لمدارس خالية من النفايات الإلكترونية» بالتعاون مع جهات حكومية وطنية، لترسيخ سلوكيات بيئية مسؤولة في المدارس وتحويل الأجهزة القديمة من عبء بيئي إلى موارد قابلة للاسترجاع والتدوير ضمن نموذج تشاركي واسع.

وفي إطار بناء شراكات مؤسسية طويلة الأمد تدعم جودة الحياة والتنوع البيولوجي، نفذت زين بالتعاون مع فريق الغوص الكويتي مهمة بيئية في جزيرة أم المرادم شملت تركيب مرابط بحرية صديقة للبيئة ومراقبة الشعاب المرجانية وتنظيف الشواطئ، ضمن شراكة استراتيجية ممتدة لأكثر من 28 عاماً دعمت خلالها زين جهود الفريق بوسائل تمكنه من تنفيذ مئات المهام البيئية.

كما انضمت زين إلى مجلس الكويت للمباني الخضراء لتعزيز كفاءة الطاقة والمياه وإدارة النفايات في مرافقها ودعم أجندة الاستدامة في بيئة العمل والمجتمع، واختتمت العام بتوقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للبيئة لتوسيع التعاون في التوعية والمشاركة المجتمعية وتبادل البيانات والخبرات الفنية ودعم المبادرات الوطنية ذات الصلة بمكافحة التلوث والاستدامة.

ضمن دعمه لحملة «لنكن على دراية»

بيت التمويل الكويتي يشدد على دور البنوك والجهات المرخصة في حماية الاستثمارات

في العقد، كما تتيح «الصناديق الاستثمارية» تنمية أموال المساهمين فيها مقابل رسوم محددة، وتتنوع مجالات استثمار الصناديق لتشمل «الأسهم والسندات والبضائع وأسواق النقد وغيرها»، وتخضع الصناديق الاستثمارية للبنوك لرقابة وترخيص هيئة أسواق المال، وتتميز «حسابات التوفير الاستثمارية» التي تقدم هي الأخرى أرباحاً لعملائها، بإمكانية السحب من الحساب والإيداع فيه بأي وقت.

كما تلعب «خطط الاستثمار قصيرة وطويلة الأجل» دوراً في مساعدة العملاء على سد الاحتياجات المستقبلية لهم ولأسرهم مثل تعليم الأبناء، إطلاق مشروع شخصي، أو عند التقاعد أو غير ذلك، من خلال ادخار الأموال في حساب مصرفي بشكل منتظم واستثمارها لتحقيق العوائد، لتكون جاهزة عند انتهاء الفترة.

وحذر بيت التمويل الكويتي جمهور العملاء من الانخراط في الاستثمارات عالية المخاطر التي يجري الترويج لها مؤخراً، ولا تخضع لجهة رقابية تنظم عملها وتضع القوانين التي تضمن للمستثمر الحماية، فيما يزيد انتشار الكثير من الشركات الوهمية وعمليات الاحتيال عبر الإعلانات التي تروج لأرباح سريعة وعالية بلا حماية، داعياً إلى عدم التفاعل مع الاتصالات وتجاهل الإعلانات والرسائل النصية والإلكترونية مجهولة المصدر، مع الاستعانة بذوي الخبرة من المختصين عند اتخاذ قرار الاستثمار.

بيت التمويل الكويتي
KFH

لنكن
على
دراية

الحملة التوعوية المصرفية

ومن أبرز أنواع الاستثمار الذي تطرحه البنوك، «الودائع الاستثمارية» وفيها يقوم البنك باستثمار إيداعات العملاء لتحقيق أفضل العوائد خلال فترات زمنية معينة، ويحق للعملاء استرداد مبلغ الوديعة بعد مرور الفترة المحددة

أكد بيت التمويل الكويتي أن البنوك الكويتية توفر مجموعة متنوعة من الفرص الاستثمارية التي تساعد العملاء على تنمية مدخراتهم والحصول على عوائد جيدة بمخاطر محدودة ومحسوبة وفي إطار تنظيمي واضح من المسؤولية القانونية والإدارية، مشيراً في بيان صحفي ضمن جهوده في دعم حملة «لنكن على دراية» لنشر الوعي المصرفي بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت، إلى أن البنوك بما تطرحه من فرص استثمارية مع خضوعها لرقابة بنك الكويت المركزي، تمثل الخيار الآمن والمستقر للراغبين في استثمار مدخراتهم وأموالهم، بجانب الشركات والجهات الرسمية الأخرى المرخصة والخاضعة لرقابة ومتابعة الهيئات المعنية بحماية الاقتصاد الوطني والتعاملات المالية والأنشطة الاستثمارية.

وتوفر البنوك الكويتية خدمات ومنتجات مختلفة للاستثمار الآمن، تغني عن الدخول في أنشطة استثمارية مع جهات مجهولة تقدم وعوداً بتدفقات مالية مزعومة من وراء مشاريع إن لم تكن وهمية فهي غير آمنة ومخاطرها عالية جداً، في وقت تساعد البنوك الراغبين في استثمار أموالهم ومدخراتهم على تحقيق أفضل العوائد من خلال أدوات استثمارية تتسم بالتنوع وتناسب مختلف القدرات والإمكانات للراغبين في الاستثمار، تدار باحترافية من قبل كواادر مهنية متخصصة، وتخضع لسلطات وتعليمات ومتابعة الجهات الرقابية متعددة المستويات.

عطورات

مقام مس
maqames -perfume

55205700



الشركة المتحدة للترفيه والسياحة تتلقى إخطار نتيجة مزايده حديقة الشعب

العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان. كما أنها شركة زميلة لشركة مجمعات الأسواق التجارية الكويتية ش.م.ك (مقفلة)، والتي تُعد بدورها إحدى الشركات الزميلة لشركة التجارة العقارية ش.م.ك (عامة).

وبهذه المناسبة، صرّح حسين عبدالله جوهر، نائب رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للترفيه والسياحة:

أن الشركة ستباشر خلال المرحلة المقبلة استكمال الإجراءات التعاقدية اللازمة لتوقيع العقد ومن ثم البدء في عملية التنفيذ وفق الجدول الزمني المعتمد.

وأكدت الشركة أن مشاركتها في هذا النوع من المزايدات تأتي ضمن استراتيجيتها التوسعية، وبما ينسجم مع رؤية دولة الكويت 2040 الهادفة إلى تنويع الاقتصاد الوطني، وتعزيز جودة الحياة وتطوير المرافق الترفيهية والسياحية وفق أفضل الممارسات العالمية، بما يحقق قيمة مضافة مستدامة للاقتصاد المحلي والمجتمع.



حسين عبدالله جوهر

أعلنت الشركة المتحدة للترفيه والسياحة ش.م.ك (مقفلة) عن استلامها إخطاراً رسمياً بتاريخ 31/12/2025 من شركة المشروعات السياحية يفيد بنتيجة الطرح الخاص بالمزايدة رقم (9/2025)، في شأن تقديم خدمات توريد وتشغيل وإدارة الألعاب وتنظيم الفعاليات والأنشطة الترفيهية في حديقة الشعب، وذلك لمدة خمس سنوات وعلى مساحة تقارب 130,000 متر مربع.

وأوضحت الشركة أن العرض المقدم من قبلها قد تم اختياره كأفضل العروض المقدمة للمشروع، لما تضمنه من كفاءة تشغيلية عالية، وخبرة فنية متخصصة، ورؤية تطويرية تتماشى مع توجهات الدولة في الارتقاء بمرافق الترفيه العامة وتعزيز جودة الخدمات المقدمة لمرتادي الحديقة.

وتُعد الشركة المتحدة للترفيه والسياحة إحدى الشركات الكويتية الرائدة في تشغيل وإدارة وتطوير المدن والمرافق الترفيهية داخل دولة الكويت ومنطقة الخليج، ولا سيما في المملكة

عطالورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



بيتكوين تقفز إلى 92 ألف دولار بدعم أسهم التكنولوجيا



ارتفع سعر البيتكوين يوم أمس متأثرًا بارتفاع أسهم شركات التكنولوجيا، إلا أن المكاسب الإجمالية كانت محدودة بسبب الحذر من تداعيات الهجوم الأمريكي على فنزويلا.

وينصب التركيز هذا الأسبوع أيضًا على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وأهمها بيانات الوظائف غير الزراعية الأمريكية لشهر ديسمبر.

وارتفعت البيتكوين بنسبة 1.1% إلى 92,264.5 دولار بحلول الساعة 1:33 صباحًا بتوقيت شرق الولايات المتحدة (6:33 صباحًا بتوقيت جرينتش).

واستفادت البيتكوين من مكاسب أسهم شركات التكنولوجيا، إذ ازداد تفاؤل المستثمرين بشأن آفاق القطاع في ظل الذكاء الاصطناعي. كما ارتفعت أسعار العملات الرقمية الأخرى بشكل طفيف، متأثرة بهذا الاتجاه.

وكانت مكاسب البيتكوين وأسواق العملات الرقمية بشكل عام محدودة بسبب الحذر إزاء تداعيات الهجوم الأمريكي على فنزويلا، والذي أسفر عن اعتقال الرئيس نيكولاس مادورو.

صرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن واشنطن ستدير فنزويلا حتى انتخاب زعيم جديد، وأنه سيفتح أيضًا قطاع النفط في الدولة الواقعة في أمريكا اللاتينية.

تباينت ردود فعل قادة العالم على هذه الخطوة، حيث أدانت دول أمريكا اللاتينية المجاورة هذه الإجراءات، وكذلك فعلت

في حين ارتفع سعر سولانا وكاردانو بنسبة أقل من 1% لكل منهما. أما بالنسبة لعملات «الميم»، فقد انخفض سعر دوجكوين بنسبة 0.4%، بينما ارتفع سعر عملة ترامب بنسبة 0.6%.

الأصول الآمنة، حيث شهد كل من الذهب والدولار ارتفاعًا ملحوظًا. استقر سعر الإيثريوم، ثاني أكبر عملة رقمية في العالم، عند 3144.41 دولارًا أمريكيًا، بينما ارتفع سعر الريبل بنسبة 2.1%. وارتفع سعر بي إن بي بنسبة 1%،

روسيا والصين. ومما زاد من حالة عدم اليقين الجيوسياسي، تحذير ترامب من خطوة مماثلة ضد كولومبيا وكوبا، كما لوح بإمكانية اتخاذ إجراء ضد إيران. وعزز الهجوم على فنزويلا الطلب على

تصميم مواقع إلكترونية

مواقع احترافية

بريد إلكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

مورغان ستانلي يتوقع فائضاً نفطياً بـ 1.9 مليون برميل في 2026



توقع بنك مورغان ستانلي أن يشهد سوق النفط العالمي فائضاً قدره نحو 1.9 مليون برميل يومياً خلال عام 2026، في ظل تباطؤ نمو الطلب العالمي واستقرار نسبي في مستويات الإمدادات من داخل وخارج تحالف أوبك+، وهو ما قد يضغط على الأسعار الفورية خلال العامين المقبلين. وأشار البنك، في أحدث تقديراته، إلى أن فائض المعروض مرشح لبلوغ ذروته بحلول منتصف 2026، قبل أن يبدأ في التراجع تدريجياً مع تآكل الفائض بفعل نمو الطلب، مرجحاً أن تستمر هذه العملية حتى أواخر 2027، في حال عدم حدوث صدمات كبيرة على جانبي العرض أو الطلب. وتوقع مورغان ستانلي أن تتجه أسعار خام برنت إلى مستويات منتصف الخمسين دولاراً للبرميل بحلول منتصف عام 2026، مدعومة باستقرار الأسعار الآجلة المؤجلة، التي يرى البنك أنها ستظل متماسكة نسبياً، ما يمنح الأسعار الفورية أرضية دعم عند هذه المستويات.

توازن هش بين المعروض والطلب تعكس هذه التقديرات حالة التوازن الهش التي يمر بها سوق النفط، إذ يرى البنك أن النمو المتسلسل في الإمدادات سيكون محدوداً سواء من دول أوبك أو من المنتجين من خارجها، في وقت يستمر فيه الطلب العالمي على النفط في التباطؤ، متأثراً بعوامل هيكلية تشمل التحول في أنماط

مشاريع الاستكشاف والإنتاج، خصوصاً في ظل ارتفاع تكاليف التمويل وتشديد الأوضاع المالية. وفي المحصلة، يشير تقدير مورغان ستانلي إلى أن سوق النفط يتجه نحو مرحلة فائض واضح لكنه قابل للإدارة، مع بقاء الأسعار مدعومة نسبياً، ما يحد من احتمالات الهبوط الحاد، ويُبقى الأسواق في حالة ترقب لمسار الطلب العالمي خلال النصف الثاني من العقد.

للدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، إذ تؤثر مستويات الأسعار المتوقعة على قرارات الاستثمار في قطاع الطاقة، وعلى موازنات الدول المعتمدة على عائدات النفط، والسياسات النقدية عالمياً. كما قد تؤدي بيئة الأسعار المتوسطة، وفق هذه السيناريوهات، إلى إعادة تقييم خطط التوسع لدى شركات النفط الصخري، وتؤثر على وتيرة الاستثمارات الجديدة في

استهلاك الطاقة، وتباطؤ النمو الاقتصادي في بعض الاقتصادات الكبرى. ورغم توقع تسجيل فائض واضح في 2026، فإن مورغان ستانلي لا يستبعد قدرة السوق على امتصاص جزء من هذا الفائض مع مرور الوقت، خاصة في ظل غياب زيادات كبيرة في الإنتاج، واستمرار سياسات إدارة المعروض من قبل أوبك+، إلى جانب مرونة الطلب في بعض الأسواق الناشئة. وتكتسب هذه التوقعات أهمية خاصة

9% نمو إجمالي القروض والتمويل في سلطنة عُمان بنهاية أكتوبر

ارتفع إجمالي حجم القروض والتمويل في سلطنة عُمان بنهاية أكتوبر 2025 إلى نحو 34.733 مليار ريال، ونسبة 9% مقارنة بـ 31.875 مليار ريال خلال الفترة نفسها من عام 2024. وأظهرت بيانات البنك المركزي العُماني ارتفاع الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي العُماني بنسبة 0.6% لتصل إلى 7.253 مليار ريال بنهاية أكتوبر 2025، مقارنة بـ 7.209 مليار ريال خلال الفترة المقارنة. وبيّنت البيانات أن ودائع القطاع الخاص ارتفعت بنسبة 9.4% لتبلغ 22.306 مليار ريال بنهاية أكتوبر 2025، مقارنة بـ 20.384 مليار ريال خلال الفترة نفسها من عام 2024. وفيما يتعلق بالودائع، أوضحت البيانات أن السيولة المحلية سجلت زيادة بنحو 888 مليون ريال بنهاية أكتوبر 2025 مقارنة بنهاية أكتوبر 2024؛ ما يعكس نمو النشاط المالي والائتماني في السلطنة. كما أظهرت البيانات أن عرض النقد الضيق ارتفع بنسبة 7.3% ليلبلغ 7.505 مليار ريال عُماني بنهاية أكتوبر 2025، مقارنة بـ 6.996 مليار ريال عُماني بنهاية أكتوبر 2024. كما ارتفعت السيولة المحلية بنسبة 3.6% لتصل إلى 25.696 مليار ريال، مقارنة بـ 24.808 مليار ريال خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وفي المقابل، تراجع متوسط سعر الفائدة على إجمالي القروض بنسبة 3.3% ليلبلغ 5.44 بالمائة بنهاية أكتوبر 2025، مقارنة بـ 5.63% خلال الفترة نفسها من عام 2024، في حين استقر مؤشر سعر الصرف الفعلي للريال العُماني عند مستوى 116.4 نقطة.

الذهب يتجاوز 4400 دولار إثر تصاعد التوترات الجيوسياسية



ارتفعت أسعار الذهب يوم الاثنين، وشهد سعر المعادن النفيسة الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً، بعد أن ألقت الولايات المتحدة القبض على الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو خلال عطلة نهاية الأسبوع، في هجوم يُعد الأكثر إثارة للجدل من جانب واشنطن في أمريكا اللاتينية منذ غزو بنما قبل 37 عاماً، مما أدى إلى تصعيد التوترات الجيوسياسية وزيادة الطلب على الملاذات الآمنة. وفي تمام الساعة 05:08 بتوقيت جرينتش، ارتفع سعر الذهب الفوري بنسبة 1.8% ليصل إلى 4406.77 دولاراً للأونصة، وهو أعلى مستوى له في أسبوع. كما ارتفعت العقود الآجلة للذهب الأمريكي تسليم فبراير بنسبة 1.9% لتصل إلى 4413.40 دولاراً. قال تيم ووترز، كبير محللي السوق في شركة «KCM Trade»، إن الأحداث في فنزويلا عززت مجدداً الطلب على الملاذات الآمنة، وكان الذهب والفضة من بين المستفيدين، حيث يسعى المستثمرون إلى التحوط من المخاطر الجيوسياسية. تولت نائبة الرئيس دبيلسي رودريغيز منصب الرئيس المؤقت، وأكدت أن مادورو لا يزال رئيساً. ساهمت التوترات الجيوسياسية، إلى جانب خفض أسعار الفائدة، وعمليات الشراء القوية من قبل البنك المركزي، وتدفقات الأموال إلى صناديق المؤشرات المتداولة، في

أمريكي حيوي العام الماضي، بالإضافة إلى قيود العرض في ظل تزايد الطلب الصناعي والاستثماري، في دفعها إلى مستويات قياسية جديدة. كما ارتفع سعر البلاتين الفوري بنسبة 2.2% ليصل إلى 2189.88 دولاراً للأونصة، بعد أن لامس أعلى مستوى له على الإطلاق عند 2478.50 دولاراً يوم الاثنين الماضي. وحقق مكاسب بأكثر من 5% في الساعات الأولى من التداول الآسيوي، مسجلاً أعلى مستوى له في أسبوع. وازداد سعر البلاديوم بنسبة 2.1%، مسجلاً 1671.95 دولاراً للأونصة.

ارتفاع سعر الذهب بنسبة 64% العام الماضي، وهو أكبر مكسب سنوي له منذ عام 1979. وبلغ سعره مستوى قياسياً بلغ 4549.71 دولاراً أمريكياً في 26 ديسمبر 2025. وفيما يتعلق بالمعادن النفيسة الأخرى، ارتفع سعر الفضة الفوري بنسبة 3.9% ليصل إلى 75.46 دولاراً للأونصة، بعد أن سجل أعلى مستوى له على الإطلاق عند 83.62 دولاراً في 29 ديسمبر. واختتم المعدن أفضل عام له على الإطلاق بارتفاع قدره 147%.

وساهم تصنيف الفضة كمعدن

«أكسفورد»: الشركات الناشئة تؤدي دوراً متزايداً في دعم التحول الاقتصادي بالسعودية

ريادة الأعمال بالمملكة. وأردف الحميدي: «ولمواصلة هذا الزخم، نركز على دعم الابتكار المحلي، ورفع تنافسية المنشآت الصغيرة، وتمكين المشاريع الواعدة وفق مستهدفات رؤية السعودية 2030م». ومن جهتها، أكدت مدير مكتب مجموعة أكسفورد للأعمال في المملكة، بشرى قره داغ، أن البيانات التي يتضمنها التقرير تعكس التطور الملحوظ في قطاع المستقلين والشركات الناشئة، والدور الذي يلعبه هذا القطاع في دعم التنمية الشاملة. وأضافت «يلعب المستقلون ورواد الأعمال دوراً بارزاً في مشهد التحول الاقتصادي بالمملكة، من خلال تعزيز التنمية المحلية وتوسيع مشاركة القوى العاملة والمساهمة في التنوع الاقتصادي. وتأتي هذه الدراسة ضمن جهود مجموعة أكسفورد للأعمال لرصد محركات النمو الشامل والابتكار في الأسواق الصاعدة».

خلال الفترة من العام 2025 إلى العام 2030 نحتاج إلى تبسيط الأنظمة، وتعزيز الوصول إلى مصادر التمويل المتنوعة، وتسريع تبني التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي. ومن خلال تمكين رواد الأعمال ودعم قدراتهم، وستكون السعودية في موقع متقدم لتحقيق أهدافها الطموحة». ومن جانبه، قال الرئيس التنفيذي لبنك التنمية الاجتماعية، سلطان الحميدي، إن البنك يعمل على توسيع نطاق الخدمات التمويلية وغير التمويلية لدعم رواد الأعمال والمستقلين والمنشآت الصغيرة. وأضاف الحميدي، أن المنشآت متناهية الصغر والصغيرة تسهم جنباً إلى جنب مع اقتصاد العمل الحر بشكل مباشر في خلق الوظائف وتحفيز الابتكار وتعزيز الحراك الاقتصادي، خاصة في المدن الصغيرة والمناطق الأقل كثافة سكانية، ومع توفر التمويل التنموي، وبرامج الحاضنات، والدعم المؤسسي، نشهد تسارعاً لافتاً في مسيرة

إلى توفر حزمة واسعة من برامج التمويل التنموي، وتحسين البيئة التنظيمية، وتوسع خدمات الدعم غير المالي التي تشمل الإرشاد وبناء القدرات والحاضنات والمسرعات؛ ما يعزز استدامة المشاريع ويزيد قدرتها على خلق فرص عمل. وأبرز التقرير الدور التنموي الذي تؤديه المنشآت الصغيرة والممارسون للعمل الحر في المناطق الطرفية والمدن الصغيرة، حيث يشغلون رافداً مهماً للنشاط الاقتصادي المحلي، ويسهمون في دعم الشمول المالي وتحسين جودة الحياة. وبدوره، أكد وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودي، رئيس مجلس إدارة بنك التنمية الاجتماعية، أحمد بن سليمان الراجحي، في كلمة بالتقرير، أن تمويل المنشآت الصغيرة ودعم الابتكار الريادي يمثلان ركيزة أساسية لتحقيق تطلعات المملكة خلال المرحلة المقبلة. وقال الراجحي: «لتمكين الشركات الناشئة

أصدرت مجموعة أكسفورد للأعمال OBG وبالشراكة مع بنك التنمية الاجتماعية تقريراً متخصصاً بعنوان «أهمية المستقلين والشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية»، والذي سلط الضوء على الدور المتزايد الذي تلعبه المنشآت متناهية الصغر والصغيرة، ورواد الأعمال، والعاملون بالعمل الحر في دعم مسار التحول الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030. واستعرض التقرير مساهمة هذه الفئات في خلق الوظائف، وتنويع مصادر الدخل، وتوسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية، خصوصاً بين النساء والشباب، إلى جانب دورها في دعم الابتكار، وتنمية الاقتصاد الرقمي، وتحفيز بيئة الأعمال عبر المنصات التقنية التي تشهد انتشاراً واسعاً في مختلف مناطق المملكة. وأشار التقرير إلى أن النمو المتسارع في قطاعي المستقلين والمنشآت الصغيرة يعود



عقود التمويل الإسلامي بالمملكة تتجاوز 2.7 تريليون ريال بنهاية الربع الثالث 2025

مليار ريال، مقابل 217.48 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من عام 2024م؛ ليرتفع بنحو 5.67% على أساس سنوي، وبما يعادل 12.33 مليار ريال. وبلغت قيمة تمويل المضاربة 2.27 مليار ريال، وتمويل المشاركة 2 مليار ريال، فيما بلغت قيمة التمويل الأخرى التي تقع تحت تصنيف عقود التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة 43.28 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من العام 2025م، وتشمل البطاقات الائتمانية وصيغ التمويل الأخرى المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ارتفاع ملحوظ بالتمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة

وكانت قيمة التمويل الإسلامي في المملكة تبلغ في نهاية عام 2018 نحو 1.146 تريليون ريال، وارتفع في عام 2019 إلى 1.252 تريليون ريال، ثم وصلت قيمته إلى 1.462 تريليون ريال بنهاية 2020. وواصل الارتفاع إلى 1.724 تريليون ريال بنهاية 2021، ثم إلى 1.976 تريليون ريال في 2022، وبلغ بنهاية العام 2023 نحو 2.182 تريليون ريال، ثم وصل لمستوى تاريخي بنهاية 2024 عند 2.471 تريليون ريال.

القيمة الإجمالية لعقود التمويل بنسبة 9.6% مقارنة مع قيمتها بنهاية الربع الرابع من عام 2024م والبالغة 2.47 تريليون ريال.

تمويل المراجعة يستحوذ على 50.7% من التمويل الإسلامي

واستحوذ تمويل المراجعة على 50.71% من إجمالي قيمة عقود التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة بالمملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2025م؛ لتبلغ قيمته التراكمية 1.374 تريليون ريال، مسجلاً ارتفاعاً على أساس سنوي بنسبة 14.3% وبما يعادل 172.23 مليار ريال، حيث كان يبلغ 1.202 تريليون ريال في نهاية الربع المماثل من عام 2024م.

وجاء تمويل التورق بالمرتبة الثانية لعقود التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة في المملكة (يمثل 39.05% من إجمالي التمويل)؛ حيث بلغت قيمته 1.058 تريليون ريال بنهاية الربع الثالث من العام 2025م، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 13.94% وبما يعادل 129.47 مليار ريال عن قيمته في نهاية الربع المماثل من العام السابق والبالغة 928.54 مليار ريال. وحل الإيجار التمويلي في المرتبة الثالثة بقيمة 229.8

ارتفعت قيمة عقود التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة بالسعودية بنسبة 13.47% بنهاية الربع الثالث من عام 2025م على أساس سنوي؛ ويزيادة تقدر بـ 321.56 مليار ريال، مقارنة مع قيمتها في نهاية الربع نفسه من العام السابق.

ووصلت قيمة عقود التمويل التراكمية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة بالسعودية إلى 2.709 تريليون ريال بنهاية الربع الثالث من عام 2025م؛ وهو أعلى مستوى تاريخي تصل إليه على الإطلاق، مقابل 2.388 تريليون ريال بنهاية الربع المماثل من عام 2024م؛ بحسب بيانات صادرة عن البنك المركزي السعودي «ساما».

وعلى أساس ربعي، زاد حجم التمويل المتوافق مع الشريعة بالمملكة خلال الربع الثالث من عام 2025م بواقع 63.17 مليار ريال وبنسبة 2.39% مقارنة مع قيمته في نهاية الربع السابق والبالغة 2.646 تريليون ريال.

وبلغت قيمة عقود التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة في المملكة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2025م نحو 237.65 مليار ريال؛ حيث زادت

توقعات البنوك العالمية للاقتصاد في 2026 نمو 2.7% العام الحالي و2.8% في 2027 رغم استمرار التحديات

الأموال إلى الأصول ذات العائد المرتفع. تضخم أعلى من أهداف البنوك المركزية يرى «بي إن بي باريبا» أن التضخم سينخفض تدريجياً لكنه سيظل أعلى من أهداف البنوك المركزية، متوقعاً ثلاث زيادات للفائدة من بنك اليابان بنهاية 2026. ويلاحظ «جيه بي مورغان» أن التضخم دخل مرحلة جديدة طويلة الأمد بسبب فجوات الطاقة الإنتاجية وقوة ميزانيات الأسر. فيما تشير «فانغارد» إلى أن التضخم في الولايات المتحدة سيبقى فوق 2% حتى نهاية 2026.

وتوقع مانبريت جيل، كبير مسؤولي الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا لدى بنك «ستاندرد تشارترد» أن تستفيد بيئة الاستثمار في عام 2026 من توجه البنوك المركزية نحو دعم النمو وتراجع الضغوط التضخمية.

الديون والتوترات الجيوسياسية.. أبرز المخاطر

وإلى جانب مخاوف التضخم، يحذر «غولدمان ساكس» من مخاطر الديون والعجز المالي المتزايد، ويعتبرها جزءاً من العوامل الخمسة المؤثرة في الأسواق. فيما تشير «بلاك روك» إلى أن تمويل مشاريع الذكاء الاصطناعي يستلزم استدانة أكبر، ما يفاقم مستويات الدين. ويراقب «بي إن بي باريبا» انخفاض إصدار السندات الأوروبية على أنه مؤشر على محاولات ضبط الدين.

ويرى «غولدمان ساكس» أن التوترات التجارية والسياسات الحمائية والديون واستثمارات الذكاء الاصطناعي ستحدد ملامح 2026. ويقدر «دويتشه بنك» أن نمو الاقتصاد العالمي قد يتأثر بالغموض التجاري وتباطؤ الصين، في حين تنبه «فانغارد» إلى مخاطر ارتفاع تقييمات الأسهم الأمريكية.

ويدعو «إتش إس بي سي» إلى مواجهة المستثمرين لهذه المخاطر والتقلبات عبر تشكيل محافظ متعددة الأصول تشمل الذهب والأصول البديلة والسندات ذات الدرجة الاستثمارية، مع التركيز على الفرص المتزايدة في آسيا.



نتيجة الإصلاحات الهيكلية وضعف الطلب المحلي، رغم استمرار بعض الدعم من التصدير والاستثمار.

من جانبها، ترى «فانغارد» (Vanguard) أن الاقتصاد الصيني قد ينمو حول 5% في 2026 لكنه يواجه تحديات تشمل تراجع الاستهلاك وديون الحكومات المحلية.

نمو منطقة اليورو

بحسب «بي إن بي باريبا»، قد ينمو اقتصاد منطقة اليورو بنحو 1.5% مع استمرار التحفيز المالي الألماني، في حين تشير «فانغارد» إلى نمو أقل بقليل يحوم حول 1%. ويُتوقع أن يبقى إصدار السندات منخفضاً مقارنة بالعام السابق، وأن تظل أسعار الفائدة الأوروبية ثابتة حتى منتصف 2027 وفق تقديرات «دويتشه بنك».

ويشدد «باركليز» على أن أوروبا ستواجه مكاسب أقل في الأسهم مقارنة بالولايات المتحدة، لكنها قد تستفيد من ضعف الدولار في تعزيز أرباح الشركات متعددة الجنسيات.

وضع الأسواق الناشئة

تعتقد «فرانكلين تيمبلتون» أن الأسواق الناشئة ستستفيد من تيسير السياسة النقدية العالمية وضعف الدولار، ما سيدعم السندات المحلية والأسهم خارج الولايات المتحدة.

فيما يتوقع «جيه بي مورغان» عوائد أعلى في الأسواق الناشئة مقارنة بالدول المتقدمة، خاصة مع زيادة تدفقات رؤوس

ستظل معدلات التضخم فوق المستهدف في الولايات المتحدة واليابان، وسيزداد ميل منحنيات العائد حدة.

في الوقت نفسه، يرى «غولدمان ساكس» أن المشهد الاستثماري يعتمد على محركات تشمل سياسات البنوك المركزية، والحمائية التجارية، ومخاطر الدين والعجز، والتحول الجيوسياسية، واستثمارات الذكاء الاصطناعي، ما يفرض تنوعاً عالمياً، وطرقاً مبتكرة لإدارة المحافظ.

فيما يعتقد «جيه بي مورغان» أن البيئة الاستثمارية ستتأثر بالذكاء الاصطناعي والضغوط التضخمية الهيكلية.

الاقتصاد الأمريكي يقود

يُتوقع أن يقود الاقتصاد الأمريكي النمو العالمي في 2026، بنمو يتراوح بين 1.8% و2.25% بحسب توقعات «مورغان ستانلي» و«فانغارد» و«دويتشه بنك» و«باركليز». يعتمد هذا النمو على ثلاثة محاور: الاستثمارات الضخمة في الذكاء الاصطناعي، والدعم المالي من خلال تخفيضات ضريبية بـ 129 مليار دولار في عامي 2026 و2027، واستمرار الاستهلاك الخاص القوي.

وحافظت المؤسسات على نظرتها الإيجابية للاقتصاد الأمريكي، معتبرة أنه سيواصل التفوق رغم تباطؤ النمو مقارنة بأوروبا.

تباطؤ متوقع في الصين

يتوقع «دويتشه بنك» تباطؤ النمو الصيني

شهد عام 2025 اقتصاداً عالمياً يسير على حافة التناقضات بين توترات تجارية وجيوسياسية تضغط على النمو في عدد من الأسواق، مقابل أرباح قياسية للشركات الأمريكية والأوروبية. وبينما بدت صورة العام محفوفة بالمخاطر، أظهرت الأسواق مرونة لافتة أربكت التوقعات المتشائمة.

وبينما نتجه للعام المقبل، ترى بنوك الاستثمار العالمية أن موجة النمو مرشحة للاستمرار في 2026، وإن كانت مصحوبة بتحذيرات واضحة من تصاعد أعباء الديون واستمرار التوترات الجيوسياسية كعوامل قد تعيد التقلب إلى الواجهة.

فيما يلي نستعرض أبرز توقعات البنوك العالمية الكبرى حول اقتصاد العالم في 2026، والتي اتسم أغلبها بالتفاؤل الحذر: الاقتصاد العالمي يواصل زخم النمو

يتوقع تقرير «سي تي غروب» أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.7% في عام 2026 (و2.8% في 2027)، مما يعكس استمرار مرونة لافتة للاقتصاد العالمي رغم التحديات المتكررة في السنوات الأخيرة. يصف التقرير هذا الأداء الاقتصادي بأنه «غولديلوكس»، أي أداء مثالي يتسم بنمو متين وتضخم معتدل، لكنه يحذر من خمسة مخاطر رئيسية تلوح في أفق 2026.

تشمل هذه المخاطر احتمال تأثير أكبر من المتوقع للرسوم الجمركية على النمو، وتدهوراً حاداً في سوق العمل الأمريكية، وتراجع زخم قطاع الذكاء الاصطناعي، وضعف الطلب الاستهلاكي في الصين، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الدين العام في عدة دول.

ومع ذلك، يشير التقرير إلى أن أيًا من هذه التحديات ليس أشد من تلك التي واجهها الاقتصاد العالمي مؤخراً وتجاوزها بنجاح، مما يُبقي على التوقعات المتفائلة لعام 2026 لكن مع بعض الحذر.

أما بنك «بي إن بي باريبا»، فيتوقع أن يحافظ الاقتصاد العالمي على زخمه في 2026 مع تقليص حالة عدم اليقين واضطرابات السياسات النقدية التيسيرية. ويشير البنك إلى أن النمو الأوروبي قد يبلغ 1.5% بدعم من تحفيزات ألمانية كبيرة، فيما

«دويتشه بنك»: ما تشهده الأسواق ازدهار مدفوع بالأرباح وليس فقاعة ذكاء اصطناعي

وعن المخاطر، أوضح أن بيئة السوق في عام 2026 تبدو مواتية نسبياً، مدعومة بأربعة عوامل رئيسية تشمل التوسع المالي، وسياسات نقدية داعمة، وتخفيف القيود التنظيمية، إضافة إلى دورة إنفاق رأسمالي ضخمة مرتبطة بالذكاء الاصطناعي. لكنه شدد في الوقت نفسه على أن المخاطر لا تزال قائمة، سواء المرتبطة بالرسوم الجمركية أو الصدمات الحادة المحتملة، ما يستدعي إدارة صارمة للمخاطر بالتوازي مع الاستفادة من الفرص الاستثمارية. وبشأن الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، قال شتيفن إن الهدنة التي توصل إليها الطرفان مؤخراً يُتوقع أن تستمر خلال الجزء الأكبر من عام 2026، مرجحاً أن تعقبها جولات جديدة من إعادة التفاوض. وأوضح أن الرؤية السياسية لدويتشه بنك تقوم على افتراض عودة قدر من البراغماتية الاقتصادية والتعاون، رغم التوترات التي شهدتها عام 2025.

السيطرة نسبياً حتى الآن. وأكد أن تحول هذا المسار إلى فقاعة، في حال حدوثه، قد يستغرق عدة سنوات، مشيراً إلى أن عامل التوقيت يظل حاسماً، ما يعني احتمال وجود سنوات جيدة قادمة للأسواق.

وحول أداء الأسهم الأمريكية، توقع شتيفن أن تتمتع الأسواق الأمريكية، وعلى رأسها مؤشر S&P 500، بأفاق قوية مقارنة بالمؤشرات الكبرى الأخرى عالمياً، مرجحاً أن تكون السوق الأمريكية الأفضل أداءً نسبياً بين الأسواق الكبيرة، رغم إمكانية تفوق بعض الأسواق الأصغر.

وحدد شتيفن هدف «دويتشه بنك» لمؤشر S&P 500 عند مستوى 7500 نقطة بحلول نهاية عام 2026، معتبراً أنه مستوى مناسب، مع وجود إمكانية لمزيد من الارتفاع، شريطة تحقق توقعات الذكاء الاصطناعي واستمرار قوة أرباح قطاع التكنولوجيا. وأكد أن الصورة العامة حتى الآن «إيجابية إلى حد كبير».

قال كبير استراتيجيي الاستثمار لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في دويتشه بنك، ديرك شتيفن، إن الأسواق العالمية تمر حالياً بمرحلة ازدهار حقيقي مدفوع بنمو الأرباح، وليس بفقاعة ناتجة عن الذكاء الاصطناعي، متوقعاً استمرار الأداء الإيجابي للأسواق الأمريكية خلال الفترة المقبلة.

وأشار شتيفن إلى أن الجدل الدائر حول ما إذا كانت الأسواق تشهد فقاعة أو ازدهاراً حقيقياً «يستحق أن يُطرح بوضوح»، موضحاً أن تقييم «دويتشه بنك» يشير إلى أن ما يحدث حالياً هو ازدهار في هذه المرحلة، قد يتحول لاحقاً إلى فقاعة مع مرور الوقت.

وأضاف شتيفن أن مقارنة أوضاع السوق الحالية بما جرى في أواخر تسعينيات القرن الماضي تظهر اختلافاً جوهرياً، إذ إن الارتفاعات الحالية مدفوعة بالأرباح وليس بال المضاربات، وهو ما يفسر بقاء مستويات التقلب تحت

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد الاقتصادية اليومي عبر الحسابات التالية

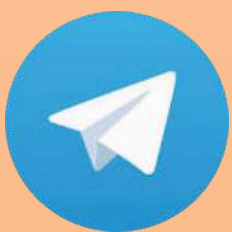
الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com



بعد أحداث فنزويلا... 5 مؤشرات تقيس نبض الأسواق العالمية

فنزويلا كصدمة تكتيكية مؤقتة حتى الآن، وليست تحولاً هيكلياً في النظام المالي العالمي.

ومع ذلك، فإن هذه الأزمة تفرض «علاوة مخاطر جيوسياسية» جديدة ستلازم تسعير الأصول طوال العام، خاصة مع استمرار السياسة الأمريكية الهجومية التي يسلكها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والتي تجعل من الصعب على الشركات العالمية الاعتماد على القواعد السابقة لإدارة المخاطر.

يتمثل الخطر الأكبر بعيد المدى في الرسائل التي يبعثها التدخل الأمريكي في فنزويلا إلى القوى العظمى الأخرى، حيث يخشى المحللون من أن ترسي هذه الحادثة سابقة تؤثر على بؤر التوتر مثل تايوان أو أوكرانيا.

وبينما تروج بعض الأوساط لاحتمالية وجود «اتفاقات كبرى» أو مقايضات سياسية بين واشنطن وبكين، تظل الأسواق مركزة على الأفعال الميدانية؛ فإدراج تايوان ضمن «الخطوط الحمراء» في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2026 يؤكد أن فنزويلا هي جزء من رؤية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأوسع للسيطرة على نصف الكرة الغربي وتأمين موارده.

ويرى الخبراء أن هذا الارتفاع ليس مجرد خوف من الحرب، بل هو انعكاس لفقدان الثقة في القواعد الدولية التقليدية؛ إذ أن عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض مزقت التحالفات والاتفاقات التي اعتمدت عليها رؤوس الأموال الغربية لعقود، مما جعل المعادن النفيسة الملاذ الوحيد الموثوق في عالم يعاد رسم سياساته بالقوة.

عائدات السندات

تراقب المؤسسات المالية العائدات الحقيقية للسندات الأمريكية وفروق أسعار الائتمان في الأسواق الناشئة؛ فلو كانت أزمة فنزويلا تشكل تهديداً نظامياً، لظهر ذلك في انهيار عائدات السندات وارتفاع توقعات التضخم.

ومع استقرار هذه المؤشرات حتى الآن، يوجه المستثمرون أنظارهم نحو السندات ذات العائدات المرتفعة لقياس مدى تقييم المخاطر السيادية، معتبرين أن السندات الفنزويلية نفسها لم تعد معياراً مفيداً نظراً لكونها مثقلة بالديون منذ سنوات طويلة.

علاوة المخاطر الجيوسياسية

ينظر معظم المستثمرين إلى أحداث

حقيقي لنقص المعروض، وهو أمر لم يحدث بعد رغم أن فنزويلا تمتلك أضخم احتياطات في العالم، إلا أن إنتاجها الحالي يمثل 1% فقط من الإمدادات العالمية، مع استمرار فائض الإنتاج من أوبك+.

مؤشر الخوف (VIX):

من العلامات المثيرة للدهشة هي بقاء مؤشر التقلبات «VIX» أو ما يعرف بمؤشر الخوف، عند مستويات منخفضة حول 14.5 نقطة، وهو رقم بعيد تماماً عن مستويات الذعر التي تجاوزت 50 نقطة خلال صدمات سابقة.

يعكس هذا الهدوء ثقة المستثمرين في أن العمل العسكري الذي قاده الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في فنزويلا قد لا يؤدي إلى تعطل شامل في سلاسل التوريد العالمية، حيث تتبنى الأسواق استراتيجية «الانتظار والترقب» لرؤية الخطوة القادمة لواشنطن في المنطقة.

الملاذات الآمنة

استفاد الذهب والفضة بشكل مباشر من أحداث كاراكاس، حيث قفزت الفضة بنسبة 3%، وسط توقعات بوصول الذهب إلى 4800 دولار للأونصة خلال عام 2026.

تواجه الأسواق العالمية حالة من الترقب مع دخول عام 2026، حيث يسعى المستثمرون لفك شفرة الأزمة الفنزويلية؛ فهل تمثل انعطافة تاريخية في تسعير المخاطر السياسية أم مجرد صدمة عابرة؟ ورغم القلق الواضح في العناوين الإخبارية، جاء رد فعل الأسواق متحفظاً، حيث ارتفع الذهب بنسبة 2% ليتجاوز 4400 دولار للأونصة، بينما حافظت سندات الخزنة الأمريكية على استقرارها، مما يشير إلى أن المستثمرين يمارسون «تحوطاً هادئاً» بدلا من الهروب الجماعي نحو الملاذات الآمنة، وفق «سي إن بي سي».

منحنى العقود الآجلة للنفط

يرى المحللون أن الاختبار الحقيقي للأزمة يكمن في «هيكل سوق النفط» وليس في تذبذب الأسعار اللحظي؛ فطالما ظل خام برنت يحوم حول 60 دولاراً، وبقي منحنى العقود الآجلة في حالة «كونتاجو» (Con-tango) - حيث الأسعار المستقبلية أعلى من الحالية - فإن السوق يشير إلى وفرة في الإمدادات.

ويشكل التحول نحو حالة «باكوردشن» (Backwardation) أو التراجع، جرس إنذار

